

سلسلة تقارير أسبار

ردمدم: 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم (420)

أكتوبر 2024م

استراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها في التقويم المدرسي

لجنة الشؤون التعليمية والتدريب



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

رقم الإيداع: 1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

30 Years
عامًا

منذ 1994



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

• لجنة الشؤون التعليمية والتدريب

- أ.د. خالد بن عواض الثبيتي (رئيس اللجنة)
- د. وفاء محمود طيبة (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*:
- د. إبراهيم بن مبارك الدوسري
- د. خالد بن عبدالله بن دهيش
- د. سعد بردي الزهراني
- د. سعيد مزهر
- د. صالحة بنت محمد آل شويل
- د. عائشة بنت سيف الأحمدى
- د. عبدالرحمن العريني
- د. عبدالعزيز العثمان
- د. عبير السراني
- د. عجلان بن محمد الشهري
- أ.د. فوزيه بكر البكر
- د. محمد بن هندي الغامدي
- د. نادية الشهراني
- د. نيف بن رشيد الجابري

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

• رئيس الملتقى:

د. فهد العربي الحارثي

• رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:

أ.د. خالد الثبيتي

• نائب رئيس الهيئة الإشرافية :

د. فهد الغفيلي

• د. علي الوهيبي: الأمين العام

• د. سكيمة الشيخ - مساعد الأمين العام

• التحرير:

د. إبراهيم إسماعيل عبده

• التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد





تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى (أسبار) خلال شهر أكتوبر 2024م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: إستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها في التقويم المدرسي، وأعد ورقتها الرئيسة د. نادية الشهراني، وعقب عليها كلٌّ من: أ.د. خالد الثبتي، ود. سعيد بن مزهر، وأدار الحوار حولها د. صالحة آل شويل.





المحتويات

• الموضوع	• الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسية	6
التعقيبات	11
المداخلات حول القضية	23
التعريف بالبرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي.	23
مركز عمليات إدارة عمليات التقويم المدرسي.	26
التقويم المدرسي الذاتي، والتقويم الخارجي.	28
التقويم المدرسي، والاعتماد: تمييز المفاهيم.	29
منطقية مسميات مستويات التصنيف المدرسي، ومدلولاتها.	29
أهداف التقويم: من تصنيف المدارس إلى تعزيز جودة النظام التعليمي.	29
علاقة مؤشر الترتيب بالبرنامج الوطني للتقويم المدرسي.	31
جهود هيئة تقويم التعليم، والتدريب لنشر ثقافة التقويم، والاعتماد.	32
ركائز تقييم ممارسات الجودة في التعليم.	32
الخطة الإستراتيجية العشرية لتطوير التعليم؛ بصفتها إطارًا مرجعيًا.	33
التقويم التخطيطي؛ بصفته أساسًا لتحسين النظام التعليمي، وتطويره.	34
المدارس الخاصة، والعالمية: أسباب التفوق، ومتطلبات تميز المدارس الحكومية.	35
تجربة التعليم في أمريكا: التركيز على تطوير المهارات، وتنوع الخيارات الدراسية.	37
تحسين جودة المخرجات التعليمية في المدارس الحكومية، والأهلية.	38
تحديات تطبيق معايير الجودة؛ وفقًا لإستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب.	39
الإطار القانوني للتقويم المدرسي.	42
العلاقة بين المساءلة، والاستقلالية في تقييم أداء المدارس.	43
أهمية استخدام النماذج الرياضية في عمليات التقويم.	43
جودة التعليم في الأحياء الشعبية الفقيرة.	44
نحو تحسين ممارسات التقويم، وتعزيز الشفافية في معايير جودة التعليم.	45
المعلم، ودوره في نجاح إستراتيجيات الإصلاح، والتطوير في التعليم.	48
التوصيات	49
المصادر والمراجع	51
المشاركون	53



استراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها في التقويم المدرسي

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية إستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها في التقويم المدرسي، وأشارت د. نادية الشهراني إلى أن أهداف الورقة الرئيسة تتحدد في التعريف بإستراتيجيات الهيئة، وممارساتها، ودورها في تحقيق مستهدفات التعليم من خلال الاعتماد المدرسي؛ وذلك باستطلاع رأي المستفيدين من التقويم ما له، وما عليه



ساهم إطلاق مشروع التقويم المدرسي، واكتمال مراحله، ومعاييرته في تنشيط منظومة التعليم العام، وتوثيق جهود المدارس تجاه الطلاب، والطالبات، والمجتمع، ومن المؤمل أن هذا المشروع يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لكل مدرسة، وممكاتها، ومجتمعها المحيط الذي قد ينجح، أو يفشل في التقدم نحو التميز

وقد احتاج هذا المشروع الوطني لجهد متواصل، وعدد كبير من المساهمين بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من داخل الهيئة، وخارجها؛ بدءاً من وضع المعايير، ومراجعتها، وتحكيمها، وتدريب المقيمين، والمقيّمات على الممارسات الصحيحة للتقويم، وما تلا ذلك من زيارات ميدانية، ومراجعات، وتقارير؛ ووصولاً إلى إعلان النتائج، وتكريم المتميزين؛ مما يضع على عاتق كافة المدارس مسؤولية العمل على نقاط التحسين لتحقيق التميز في السنوات، والنسخ المقبلة من التقويم المدرسي؛ وذلك لكي نستطيع تحقيق رؤية المملكة التي تعول على مجتمع حيوي يشارك في بناء وطن طموح، ويصنع اقتصاداً مزدهراً بجيل قادر على المنافسة، ومؤهل تأهيلاً عالياً من خلال تعليم ملتزم بالتميز ذي جودة عالية، ورؤية واضحة، ورسالة هادفة، وقيم راسخة، وإستراتيجية تجمع بين المرونة واستشراف المستقبل. بينما أكد أ.د. خالد الثبتي- في التعقيب الأول- أن ثقافة الجودة، والاعتماد المدرسي ظهرت؛ بصفتها خطوة ضرورية للارتقاء بالعملية التعليمية؛ فتقوم مؤسسات متخصصة حكومية، أو خاصة باعتماد المؤسسات التعليمية، ومنها المدارس؛ بحيث تحصل المدرسة التي تتوافر فيها معايير الاعتماد على شهادة اعتماد من المؤسسة، أو الوحدة المسؤولة عن ذلك، ويسري مفعول شهادة الاعتماد لفترة زمنية محددة تخضع خلالها المدرسة لزيارات، ومراجعات من مؤسسة الاعتماد للتأكد من أن المدرسة لا تزال تحافظ على مستواها، وتتوفر معايير الاعتماد فيها وإلا ستضطر المؤسسة إلى إعطاء المدرسة فرصة زمنية لإصلاح الخلل إذا ما وجد، أو تقوم بتعليق الاعتماد إذا كانت المدرسة غير قادرة على الاستمرار في توفير المعايير المتفق عليها للاعتماد.



في حين ذكر د. سعيد بن مزهر- في التعقيب الثاني- أن هيئة تقويم التعليم، والتدريب تقوم بعمل مميز في تقويم المدارس، وتصنيفها، وترتيبها، وأصبح من المهم البناء عليه؛ فنحن لا زلنا في البدايات على أن يتم مراعاة جميع جوانب عملية التقويم، وأهمها: مدخلات نظام المدارس بنظرة أكثر شمولية تُراعى فيها الفروق بين المدارس، ويراعى فيها جميع ظروف العوامل البشرية، والمادية، وغير المادية المؤثرة في عملية التقييم، والتقويم، وأن يتم تقييم المدارس، وتصنيفها على أساس التشابه، والاختلاف؛ فمن المهم أن يتم تقييم مدارس التعليم العام الابتدائية وحدها، وكذلك المتوسطة، والثانوية كل مرحلة وحدها، وتقسم المدارس في كل مرحلة إلى فئات حسب الإمكانيات: (أهلية، أو حكومية، ومستأجرة، أو حكومية، وبعيدة، أو قرية...إلخ)، وكذلك المدارس العالمية يجب أن يكون لها معاييرها الخاصة بها، وهكذا في جميع أشكال المدارس؛ حتى نتمكن من القيام بتصنيف، واعتماد مبنيين على تحقيق العدالة، والمصادقية في التقييم، والتقويم.

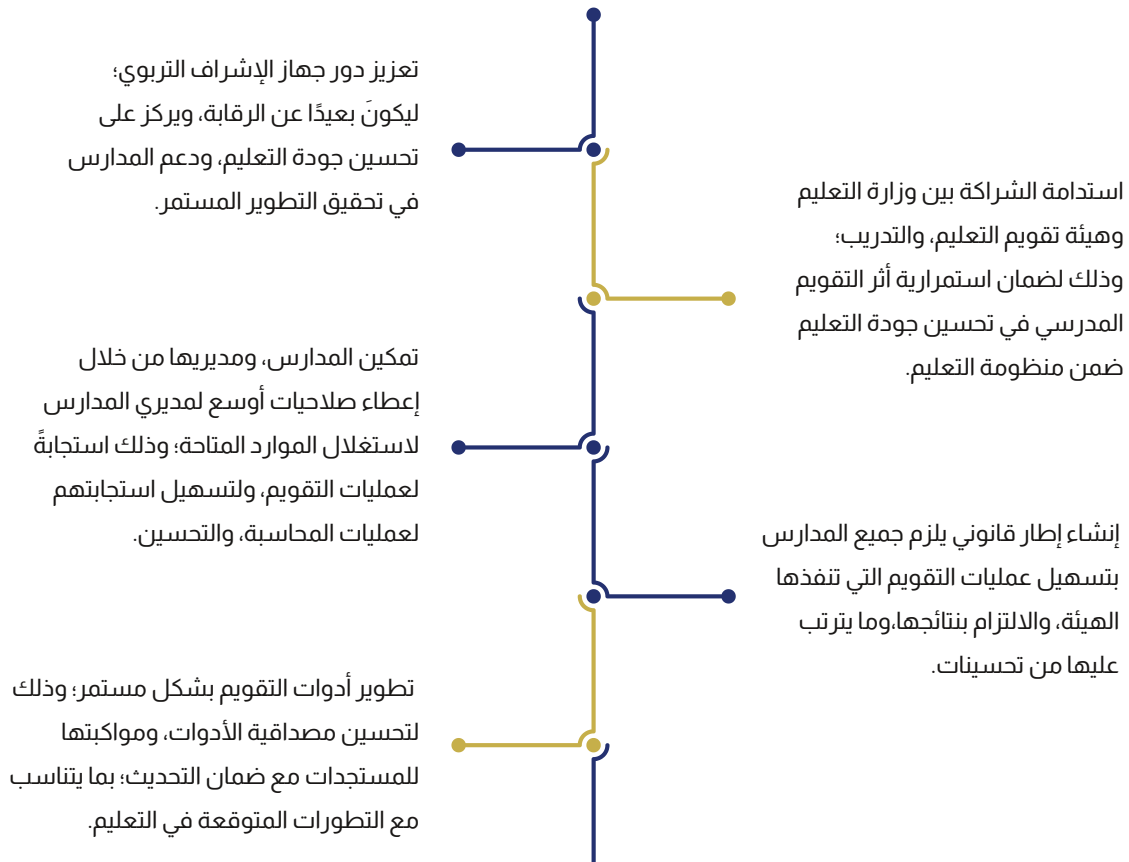
وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:

- التعريف بالبرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي.
- مركز عمليات إدارة عمليات التقويم المدرسي.
- التقويم المدرسي الذاتي، والتقويم الخارجي.
- التقويم المدرسي، والاعتماد: تمييز المفاهيم.
- منطقية مسميات مستويات التصنيف المدرسي، ومدلولاتها.
- أهداف التقويم: من تصنيف المدارس إلى تعزيز جودة النظام التعليمي.
- علاقة مؤشر الترتيب بالبرنامج الوطني للتقويم المدرسي.
- جهود هيئة تقويم التعليم، والتدريب لنشر ثقافة التقويم، والاعتماد.
- ركائز تقييم ممارسات الجودة في التعليم.
- الخطة الإستراتيجية العشرية لتطوير التعليم: بصفتها إطاراً مرجعياً.
- التقويم التخطيطي، بصفته أساساً لتحسين النظام التعليمي، وتطويره.
- المدارس الخاصة، والعالمية: أسباب التفوق، ومتطلبات تميز المدارس الحكومية.
- تجربة التعليم في أمريكا: التركيز على تطوير المهارات، وتنوع الخيارات الدراسية.
- تحسين جودة المخرجات التعليمية في المدارس الحكومية، والأهلية.
- تحديات تطبيق معايير الجودة: وفقاً لإستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب.
- الإطار القانوني للتقويم المدرسي.
- العلاقة بين المساءلة والاستقلالية في تقييم أداء المدارس.
- أهمية استخدام النماذج الرياضية في عمليات التقويم.
- جودة التعليم في الأحياء الشعبية الفقيرة.
- نحو تحسين ممارسات التقويم، وتعزيز الشفافية في معايير جودة التعليم.
- المعلم، ودوره في نجاح إستراتيجيات الإصلاح، والتطوير في التعليم.



ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:

-5



الورقة الرئيسية: د. نادية الشهراني

أهداف الورقة:

التعريف بإستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها في التقويم المدرسي، ودورها في تحقيق مستهدفات التعليم من خلال الاعتماد المدرسي، ومن خلال استطلاع رأي المستفيدين من التقويم ما له، وما عليه.

ماهية التقويم المدرسي:

التقويم المدرسي هو عملية منهجية مستمرة تقوم الهيئة- من خلالها- بجمع البيانات، والمعلومات عن أداء مدارس التعليم العام؛ وذلك عن طريق توظيف أساليب، وأدوات متعددة، ويهدف تحليل هذه البيانات إلى الحكم على مستوى جودة المدارس؛ وذلك في ضوء معايير، ومحكات محددة مسبقاً، ووضع خطط، ومقترحات للتحسين، والتطوير، ووصولاً للاعتماد المدرسي. وتنقسم عملية التقويم إلى مرحلتين رئيسيتين: التقويم الذاتي، ثم التقويم الخارجي:

التقويم الذاتي:

عملية مقننة ذات مراحل، واجراءات محددة، وفي هذه المرحلة يقوم فريق من المدرسة بتقويم أدائها ذاتياً؛ باستخدام المعايير، والأدوات المعتمدة من الهيئة؛ وذلك لتمكين المدرسة من اكتشاف مواضع الألم، ووضع خطط التحسين، ومقترحاته، وتطوير الأداء، واستدامة التميز.

التقويم الخارجي:

وفيه تقوم الجهة المخولة (هيئة تقويم التعليم، والتدريب) بتشكيل فريق من الخبراء لزيارة المدارس التي تقع في نطاقها الإداري، وتقويمها؛ وفقاً لنماذج معينة، ومن ثم كتابة تقرير زيارة عن كل مدرسة يبين نقاط القوة، وفرص التحسين، ومدى تحقيق المدرسة لمعايير الهيئة، ومؤشراتها، وعلى أساس هذه التقارير تصنف المدارس إلى (4) مستويات، هي: (التميز- والتقدم- والانطلاق والتهيئة).

مستوى التقدم: مرتفع، ويكون متوسط الأداء فيه من 75% إلى أقل من 90%، ويحتاج إلى استمرار التحسين، والتطوير، ومتابعتها.	مستوى التميز: مرتفع جداً يكون متوسط الأداء من 90% فأعلى، ويتطلب استدامة التميز، والابتكار.
مستوى التهيئة: متوسط الأداء أقل من 50%، وتكون المدرسة بحاجة إلى إحداث تدخلات جوهرية للتحسن في معظم مجالات التقويم.	مستوى الانطلاق: متوسط الأداء من 50% إلى أقل من 75%، وهو بحاجة إلى تحسينات كبيرة في بعض المجالات.



مجالات التقويم، ومعايير الاعتماد المدرسي:

ركز تقويم المدارس على أربعة مجالات رئيسية، وعلى عدة معايير أساسية ذات محكات فرعية ضمن هذه المجالات، وتركز هذه المعايير على تمكين المدارس إداريًا، وتفعيل الشراكة مع مجتمع المدرسة المحلي، وعلى تعزيز الهوية، والقيم الوطنية، ومهارات التعلم، وعلى إحداث الأثر المستدام من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المالية، والبشرية، وعلى تحقيق التوقعات العالية لنواتج التعلم عند المتعلمين باختلاف فئاتهم، واهتماماتهم.

مجالات الإدارة (القيادة) المدرسية	مجالات التعليم، والتعلم
• التخطيط. • قيادة العملية التعليمية. • المجتمع المدرسي. • التطوير المؤسسي.	• بناء خبرات التعلم. • تقويم التعلم.
• مجال نواتج التعلم	• مجال البيئة المدرسية
• التحصيل التعليمي. • التطور الشخصي، والصحي، والاجتماعي.	• المبنى المدرسي. • الأمن، والسلامة.

ويعتمد التقويم في مرحلته الأولى (الذاتية) على الوعي والتدوين، والتوثيق، وكتابة الدراسة الذاتية، وفي مرحلة الوعي، والملاحظة يقوم فريق المدرسة بجمع البيانات المهمة في المدرسة، والتحقق من جاهزية البيئة المدرسية، وجودة عناصرها، ومدى مساهمة الممارسات، والبيئة في تحقيق أهداف العملية التعليمية، وبناء على نتائج هذه المرحلة يقوم الفريق ببناء خطة التحسين، ثم رفعها على منصة التقويم الذاتي الرقمية التي وفرتها الهيئة، وتشمل هذه البيانات كل ما يتعلق بالكوادر البشرية، والبنية التحتية، والتجهيزات، وبيئة التعلم، وتعزز المقابلات التي تتم مع أصحاب المصلحة في المدرسة نتائج الملاحظة، كما تزدحم الفجوة بين الملاحظات وانطباعات أصحاب المصلحة، والمستفيدين من الخدمات، وآرائهم، ويمكن للمقابلات أن تضيف أبعادًا لا تكشفها بيانات الملاحظة خصوصًا حول الاستثمار الأمثل للكوادر البشرية، وجاهزية البنية التحتية، ومدى رضا المستفيدين عن الأنشطة التي تقدمها المدارس.

أهمية التقويم المدرسي:



يؤدي التقويم المدرسي دورًا جوهريًا في تحديد خط الأساس لكل مدرسة من وجهة نظر القائمين عليها، والمستفيدين من خدماتها؛ وذلك لتوجيه خطة العمل نحو النتائج المأمولة على مستوى الخطة الوطنية للتعليم، وتأتي مرحلة التقويم الخارجي لتكمل الصورة البانورامية للتقويم، وتدعم، أو تفند التقويم الذاتي؛ مما يساعد في تحقيق المستهدفات.

ومن المتوقع أن يسهم التقويم في الآتي:

- **تحسين جودة التعليم:** حيث يساعد التقويم في تحديد نقاط القوة، والضعف في المدارس؛ مما يُمكن الإدارات التعليمية من اتخاذ خطوات لتحسين الأداء التعليمي، وجودة التدريس.
- **توجيه السياسات التعليمية:** يوفر التقويم بيانات دقيقة يمكن استخدامها لتطوير السياسات التعليمية، وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- **تشجيع التنافسية:** يشجع التقويم كافة المدارس على تحسين أدائها؛ وذلك من خلال التنافس على تحقيق مراكز متقدمة.
- **مساعدة أولياء الأمور:** يوفر التقويم معلومات قيمة لأولياء الأمور تساعد في اختيار المدارس الأفضل لأبنائهم.
- **تطوير المعلمين:** يسلط التصنيف الضوء على الحاجة إلى التدريب، والتطوير المهني للمعلمين؛ مما يساهم في رفع كفاءتهم، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية.
- **تعزيز الشفافية:** يعزز التقويم من الشفافية، والمساءلة في النظام التعليمي؛ حيث يمكن للجميع الاطلاع على أداء المدارس، ومعرفة مستوياتها في الاعتماد المدرسي، والخطوات التي سيتم اتخاذها في حال حققت المدارس نتائج أقل من المأمول في التقويم.

رأي المستفيدين من التقويم المدرسي:

تجدر الإشارة- هنا- إلى أن عينة المستفيدين شملت مدرستين حكوميتين، ومدرستين أهليتين من المدارس ذات التقييم المتميز؛ علمًا بأن المقابلة جرت قبل إعلان النتائج النهائية للتقييم، كما شملت العينة- أيضًا- مقيمتين معتمدتين من الهيئة في الاعتماد المدرسي، ومشرفتين من مشرفات مكاتب التعليم في المملكة.



مديرات المدارس:

أشارت مديرات المدارس المشاركة في التقييم المدرسي إلى أن التقييم الذاتي لم يسبقه أي تدريب، أو تأهيل للمدارس؛ بل تم إرسال النماذج للاستكمال، وتركزت الهيئة للمدارس حرية الاستعداد للتقييم، وكتابة الدراسة الذاتية بجهود، وممكنات ذاتية، وتلا ذلك عدد من الزيارات من مكاتب التعليم للنظر في الدراسة الذاتية، وتصحيح مسار الكتابة، وتجميع الشواهد، وهذه المرحلة كانت الأصعب في التقييم الذاتي، والأكثر إثارة للتوتر، والقلق في التجربة، كما ذكرت مديرات المدارس عدداً من الفوائد المباشرة لعمليات التقييم تمثلت في التشجيع على مراجعة الممارسات التي يقومون بها، والأنشطة التي يخرطون فيها، والنظر في النتائج، وتقديم الشواهد؛ مما ساهم في تحديد التوجهات، والأهداف بوضوح، والانتقال من الأعمال اليومية إلى التخطيط بعيد المدى، وإدراك أهمية التوثيق، كما ساعد تحديد الأهداف في توجيه العملية التعليمية للتركيز على المستفيدين من الطلاب، والتفاعل مع المجتمع المدرسي لتحقيق رسالة المدرسة، وأكدت مديرات المدارس جودة التغذية الراجعة التي قدمت لهن من فرق التقييم، وشموليتهما، كما أكدن الدعم الذي تلقته فرق التقييم الذاتي؛ مما ساهم في إنجاح عملية التقييم المدرسي في مرحلته الأولى، وعبرت المديرات المشاركات عن دور فرق التقييم في تحفيزهن لاستكمال عمليات التقييم، كما عبرن عن مهنيتهن العالية خلال الزيارات، وحرصهن على سلامة التقييم، ومراعاتهن لأعمال المدارس اليومية؛ مما أسهم في تخفيف ضغط التقييم المعهود، وأشارت مديرات المدارس كذلك إلى ملاحظتهن المباشرة لتحسن مستوى الممارسات في المدارس من قبل المعلمات، والإداريات، والطالبات.

المُقيّمات مع هيئة تقويم التعليم، والتدريب:

وفي جلسة التركيز مع المقيّمات أشارت المجموعة إلى أنه سبق مشاركتهن في التقييم المدرسي فترة إعداد التقييم، والتدريب على المعايير، وأوضحت لهن جهة التدريب على التقييم الخارجي أن دورهن يتمثل في مطابقة ما تم كتابته في الدراسة الذاتية مع أرض الواقع في المدارس التي كُلِّفَ بتقويمها دون الإشارة إلى رضاهن، أو عدم رضاهن عن الدراسة، كما طُلِبَ منهن عدم مقارنة المدارس ببعضها البعض، وضرورة إظهار التقدير لجهود المدارس خلال الزيارات، وعدم الانتقاد، أو التوجيه المباشر في حال لاحظن أية ممارسة خلال الزيارة، والاكتفاء بتسجيلها فقط.

كما أبدت المقيّمات المشاركات في التقييم رضاهن عن التجربة الأولى في التقييم المدرسي، وإيمانهن بعملية التقييم، واستشرافهن نتائجها المتوقعة على المدى الطويل، وذكرن أن تصميم العملية - من أولها لآخرها - يأخذ بعين الاعتبار جهود المدارس، ويحترم التفاوت بين الإمكانيات، ويعتمد على مسطرة واضحة للتقييم، كما ذكرت المقيّمات أن المرحلة لم تُخَلَّ من الأخطاء كأي عمل بشري آخر، لكن الفائدة المتوقعة من نشر ممارسات التقييم تفوق الأخطاء التي يمكن تجاوزها في النسخ القادمة من التقييم المدرسي؛ وذلك من خلال تدوين الدروس المستفادة، والعمل على التحسين، والتطوير الذي تدعو له الهيئة.

مكتب التعليم:



من أهم نتائج الاعتماد المدرسي- من وجهة نظر المشاركات من مكاتب التعليم- ما أعلنه وزير التعليم عن تفريغ المدرء والمديرات للعملية التعليمية، وقرار التزام الوزارة بدورها الاشرافي، وسحب الأمور التشغيلية من الوزارة، وتمكين المدارس من القيام بدورها التشغيلي المناسب، كما أن إعادة صياغة صلاحيات مدرء المدارس جاءت لتمكينهم من إدارة المدارس؛ وفقاً للواقع، والممكنات

ويتطلع المشرفون إلى أن تسهم نتائج التقويم المدرسي في توضيح كافة فرص التحسين، ومكامن القوة في كل مدرسة، وأن يستمر الاعتماد المدرسي، وتكريم المتميزين بعكس التمايز، ولا يتحول إلى تكريم للجميع خاليًا من المعنى، كما أشارت المشرفات إلى أن الحديث عن تطوير استمارة الأداء الوظيفي؛ بناء على تميز المدارس، وربطها بالتطوير المستمر هو خطوة مهمة لإصلاح واقع التعليم، وجودته.

الخاتمة:



ساهم إطلاق مشروع التقويم المدرسي، واكتمال مراحله، ومعاييرها في تنشيط منظومة التعليم العام، وتوثيق جهود المدارس تجاه الطلاب، والطالبات، والمجتمع، ومن المؤمل أن هذا المشروع يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لكل مدرسة، وممكناتها، ومجتمعها المحيط الذي قد ينجح، أو يفشل التقدم نحو التميز

ومن الإنصاف أن نشير إلى توفر المعلومات على الموقع الإلكتروني للهيئة؛ مما أسهم في كتابة هذه الورقة؛ فقد احتاج هذا المشروع الوطني لجهد متواصل، وعدد كبير من المساهمين بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من داخل الهيئة، وخارجها؛ وذلك بدءًا من وضع المعايير، ومراجعتها، وتحكيمها، وتدريب المقيمين، والمقيمات على الممارسات الصحيحة للتقويم، وما تلا ذلك من زيارات ميدانية، ومراجعات، وتقارير؛ ووصولًا إلى إعلان النتائج، وتكريم المتميزين؛ مما يضع على عاتق كافة المدراس مسؤولية العمل على نقاط التحسين لتحقيق التميز في السنوات، والنسخ المقبلة من التقويم المدرسي؛ لكي نستطيع تحقيق رؤية المملكة التي تعول على مجتمع حيوي يشارك في بناء وطن طموح، ويصنع اقتصادًا مزدهرًا يجيل قادر على المنافسة، ومؤهّل تأهيلاً عاليًا من خلال تعليم ملتزم بالتميز، ذي جودة عالية، ورؤية واضحة، ورسالة هادفة، وقيم راسخة، وإستراتيجية تجمع بين المرونة واستشراف المستقبل.

التعقيبات:**التعقيب الأول - أ.د. خالد الثبتي****المقدمة:**

يعتبر التعليم حجر الأساس للتطور الاقتصادي، والحضاري لأية دولة، ويُعد الاهتمام بجودة التعليم أحد أهم مؤشرات تقدم الدول، وأصبح الوصول لدرجة عالية مقبولة من التميز في إتقان العمل، وارتفاع مستويات الأداء هو ما تسعى إليه المجتمعات، والدول المختلفة.



وقد ظهرت ثقافة الجودة، والاعتماد المدرسي؛ بصفتها خطوة ضرورية للارتقاء بالعملية التعليمية؛ إذ تقوم مؤسسات متخصصة حكومية، أو خاصة باعتماد المؤسسات التعليمية، ومنها: المدارس؛ بحيث تحصل المدرسة التي تتوافر فيها معايير الاعتماد على شهادة اعتماد من المؤسسة، أو الوحدة المسؤولة عن ذلك

ويسري مفعول شهادة الاعتماد لفترة زمنية محددة تخضع خلالها المدرسة لزيارات، ومراجعات من مؤسسة الاعتماد للتأكد من أن المدرسة لا تزال تحافظ على مستواها، وتتوفر معايير الاعتماد فيها، وإلا ستضطر المؤسسة إلى إعطاء المدرسة فرصة زمنية لإصلاح الخلل إذا ما وجد، أو تقوم بتعليق الاعتماد إذا كانت المدرسة غير قادرة على الاستمرار في توفير المعايير المتفق عليها للاعتماد.

وبذلك تعتبر الغاية الأساسية من التقويم، والاعتماد المدرسي، هي:

التحقق من قدرة المدرسة على تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، والتي تتمثل في تربية الأجيال، وتعليمهم، وتأهيلهم للقيام بأدوارهم، وتحملهم المسؤولية في بناء هذا المجتمع، وتطويره، والنهوض به؛ فالاعتماد المدرسي يقوم على أساس تقويم أداء المدرسة، والتأكد من توفر المتطلبات الأساسية لديها التي تمكنها من تحقيق تلك الأهداف على خير وجه، وهي- في الواقع- عمليات تقويم الأداء المدرسي من أجل تطوير العملية التعليمية فيها من كافة جوانبها.



ويُعد الاعتماد المدرسي أحد وسائل تشجيع المدارس، وحثها على تحقيق الجودة التي تتمثل في الوصول لمستويات عالية من الإتيان، والتميز في الأداء



كما يشمل الاعتماد المدرسي- ضمناً- إدراك أهمية المحاسبة الذاتية، وتحمل المسؤولية لدى كل المشاركين في العملية التعليمية؛ وذلك ضمن منظومة الأدوار، والمهام التي يقومون بها في إطار المدرسة، وتتم عمليات التحقق من الجودة من خلال إجراء تقويم داخلي للمدرسة، وهو الذي يعرف بالتقويم الذاتي، ثم إجراء التقويم الخارجي الذي يتم من خلال هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وفي ضوء معايير، ومستويات محددة مع مراعاة السياق المؤسسي، والوطني لتلك المعايير، والمستويات؛ حيث يؤدي الاعتماد المدرسي إلى رفع مستوى الوعي في المجتمع المحلي نحو رفع كفاءة أداء المدرسة؛ من أجل تحسين مخرجاتها، وتطويرها كنتيجة لذلك، والعمل على المحافظة عليه، والاستمرار فيه، ويضمن الاعتماد المدرسي حصول الطلاب، وأولياء أمورهم على المعلومات المناسبة التي توضح كيفية تقويم أداء الطلاب، ومنحهم العلامات، وتحقيقهم لمتطلبات حصولهم على الشهادة المدرسية؛ وفق معايير، ومؤشرات ذات جودة عالية.



وقد أكد البنك الدولي أن العديد من خطط هيئة تقويم التعليم، والتدريب المقترحة لتقويم المدارس، واعتمادها في المملكة العربية السعودية متسقة مع الممارسات الدولية الأخرى، وهي متجذرة في البحوث التعليمية

ورأى البنك في تقريره الذي أعده فريقه مع المركز الوطني للتقويم، والتميز المدرسي "تميز"، التابع لهيئة تقويم التعليم، والتدريب خلال الفترة 2021م - يونيو 2022م أن التقرير يقدم استعراضاً شاملاً لخطط المملكة، والتطورات المتعلقة بتقويم المدارس، واعتمادها؛ حيث إنه أثناء إعداد التقرير روجعت الخطط، والوثائق المختلفة المتعلقة بنهج المملكة في تقويم المدارس، واعتمادها؛ بما في ذلك الأطر التنظيمية العامة، والأدلة الإجرائية، والمعايير، والأدوات، هذا بالإضافة إلى ذلك التقى فريق البنك الدولي بمجموعات تركيز من أصحاب المصلحة؛ بمن فيهم أخصائيو التقويم، والاعتماد المدرسي، ومديرو المدارس، وأولياء الأمور.

وأشار التقرير الذي نُشرت نسخة مختصرة عنه على موقع البنك الدولي في الإنترنت إلى أن هيئة تقويم التعليم، والتدريب تعُدُّ الجهة المسؤولة عن تقويم المدارس، واعتمادها، ومؤسسات التدريب في كلٍّ من: القطاعات الحكومية، والأهلية، والعالمية في المملكة، ويتناسب تفويض الهيئة بشكل جيد مع رؤية السعودية 2030م، وبرنامج تنمية القدرات البشرية اللذين يهدفان إلى رفع جودة النظام التعليمي، ونتائج التعلم؛ فضلاً عن كفاءته، وفعاليته في دعم بناء الإنسان، والاقتصاد الوطني، والتنمية المستدامة

وأضاف التقرير أن هيئة تقويم التعليم، والتدريب وضعت برنامجاً وطنياً شاملاً لتقويم المدارس الحكومية، واعتماد المدارس الأهلية في المملكة بطريقة منهجية، ومتسقة، هذا بالإضافة إلى تحديد الأهداف التطويرية؛ من أجل إجراء تحسينات جوهرية في جودة التعليم، وتحسين فاعلية المدارس بشكل مستمر؛ حيث تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم لنشر ثقافة التحسين المستمر، ودعم المدارس في تنفيذ إجراءات التقويم، والاعتماد، والاستفادة من نتائج التقويم، والاعتماد المدرسي لتحديد الأولويات لمواصلة تطوير نظام التعليم، والأداء المدرسي في المملكة.

وذكر التقرير أنه يمكن أن يحقق التقويم، والاعتماد المدرسي قيمة كبيرة لنظام التعليم في الدولة؛ وذلك عندما يمكن ضمان نهج إستراتيجي؛ حيث أثبتت الممارسات التطبيقية أن تقويم المدارس أداة فعالة لبناء أنظمة مدرسية عالية الجودة، وخدمات تعليمية تلبى احتياجات التنمية، وسوق العمل



ومن شأن التغذية الراجعة المستتبطة من التقويم المدرسي أن تؤدي إلى التحسن المستمر في الجودة المدرسية، وأن تعزز من المخرجات المدرسية، ويمكن لنهج تقويم المدارس- إذا حُظِّظ له بعناية - أن يساعد- أيضاً- في بناء القدرات على مستوى النظام التعليمي، والإسهام في تنمية رأس المال البشري، والنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية

ونوه التقرير إلى قدرة المنصة الرقمية على تقويم المدارس، واعتمادها التي طورتها هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ باعتبارها أداة قوية، وواسعة النطاق تتضمن نظاماً معلوماً شاملاً لإدارة عمليات التقويم، وتستخدم لجمع بيانات مهمة عن الأداء المدرسي؛ مما قد يساهم في توجيه قرارات السياسات، وتحديد أولويات التخطيط الإستراتيجي، وأفاد أن توافر الأطر، والنهج، والعمليات، والأدوات الشاملة التي طورتها هيئة تقويم التعليم، والتدريب التي تغطي جميع المدارس، والمراحل الدراسية، وتعدّ نظاماً قوياً لدفع تحسين الأداء التعليمي، والجودة في توفير التعليم بالمملكة، وتستمرّ الهيئة في تطوير هذا الأساس المتين، وتعزيز تحسين وثائق إطار العمل، والإجراءات، والمؤشرات، والأدوات في انتقالها من مرحلة التطوير إلى مرحلة التنفيذ، وفي تلبية تطلّعاتها لتعزيز رأس المال البشري في المملكة.

متطلبات تحقيق الجودة، والاعتماد المدرسي:

قبل تطبيق الاعتماد المدرسي لابد من توفير متطلبات تحقيقه، منها على سبيل المثال: توزيع المعايير، والمؤشرات على المدارس؛ حتى يتسنى لهم شرحها لمنسوبيهم؛ ومن ثم العمل على تحقيقها، والعمل على إنشاء وحدات خاصة للاعتماد داخل المدارس؛ لتقوم بدورها الريادي في تحقيق ضمان الجودة، وتحسين المخرجات، ووضع نظام فعال، ومعايير مناسبة لاختيار الأكفاء من الهيئة الإدارية في المدارس، والتدريب المستمر للعاملين في المدارس على الجودة الشاملة، والتقويم الذاتي، والتقويم البديل الذي يعد اتجاهاً جديداً في التقويم التربوي قائم على الأداء الفعلي؛ بحيث يقوم الطالب بمهام أدائية، أو أنشطة تقويمية بديلة عن الاختبارات التحصيلية التقليدية تضع الطالب في مواقف حقيقية، ومشابهة للواقع من أجل قياس أدائه، ويعتمد على خمسة أساليب، هي: (التقويم القائم على الأداء، والتقويم بملفات الأعمال، والتقويم الذاتي، وتقويم الأقران، وخرائط المفاهيم)، وتدريب العاملين في الميدان التعليمي، والتربوي عليها، وألا يكون التدريب شكلياً؛ بل واقعياً، ولعل من أهم التوصيات في هذا الموضوع نشر ثقافة الاعتماد المدرسي، وتوضيح دوره الفعال في تحسين العملية التعليمية، وتطويرها، والأمر الآخر توفير جو من التفاهم، والتناغم، وبناء العلاقات الإنسانية بين منسوبي المدرسة، وتحفيزهم على تحسين أداء المدرسة؛ باستخدام المعايير المحددة؛ وذلك لضمان أن كل طالب يتلقى تعليمًا عالي المستوى؛ وفقاً لأهداف التعليم، واحتياجاته التعليمية.



ويمكن تحديد أهم متطلبات تحقيق الجودة، والاعتماد المدرسي:



التعقيب الثاني - د. سعيد بن مزهر

أصبح الوصول إلى تعليم نوعي مبني على الجودة، والإتقان في العمل المدرسي مطلبًا أساسيًا؛ بل يُعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم الدولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق معايير ومؤشرات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية، والوصول من خلال تطبيقها إلى درجة مقبولة من التميز في إتقان العمل المدرسي؛ مما يدل على ارتفاع مستويات الأداء لجميع عناصر العملية التعليمية، ولذا فإنه يستوجب إخضاع النظام المدرسي التعليمي ككل لمعايير الكفاءة (SUFFICIENCY)، والتوازن (BALANCE)، والتفاعل (INTERACTION)، والأداء (PERFORMANCE)، والفعالية (EFFECTIVENESS)، والكفاءة (EFFICIENCY)؛ وذلك عند إجراء أية دراسة تقييمية شاملة تستهدف التعرف على مواطن القوة في النظام المدرسي التعليمي؛ وذلك لدعمها، وتطويرها، ومعرفة مواطن الضعف؛ بهدف معالجتها، وتلافيها (1).

ولأن المدرسة منظومة، ونظام داخلي لها مدخلاتها (INPUTS) (البشرية، والمادية، وشبه المادية)، وعملياتها (OPERATIONS)، ومخرجاتها (OUTPUT) التي في ضوءها يتم تحديد مؤشرات التقييم المناسبة للوصول إلى تقييم متكامل؛ وذلك على النحو الآتي:



هذه المهام يُمكن- من خلالها- العمل على توضيح، وتشخيص منظومة المدرسة الفعلية التي تُمكن المُقوّم، أو المصنّف من وضع معايير علمية، وتربوية، ومؤشرات أداء واضحة، ومعلنة للجميع، ويتمتع بالمصداقية، والحيادية؛ كي نستطيع أن نحدد مدى جودة المدرسة التي تعطي صورة واضحة عن المدارس، ونستطيع- من خلالها- تقييم المدرسة، ومعرفة هل هي جيدة؛ فيتم تعزيز مؤشرات النجاح فيها، أم المدرسة يشوبها خلل ما، وتحتاج إلى التدخل من الجهات التربوية. وفي ضوء ما يُمارس في هيئة تقويم التعليم، والتدريب لعملية تقويم المدارس، وتصنيفها تبدو لنا مجموعة من التساؤلات الآتية:

هل الإستراتيجيات، والممارسات لدى هيئة
تقويم التعليم، والتدريب في تصنيف
المدارس مبنية على استخدام التقويم الذاتي
المدرسي الشامل، أم التقويم الخارجي؟



ومما لا شك فيه أن ما تقوم به هيئة تقويم التعليم، والتدريب من خلال برنامج التقويم المدرسي هو عمل مميز في أهدافه؛ حيث إن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين جودة الأداء المدرسي بمختلف جوانبه، وتحسين مخرجات التعليم، وتعزيز قدرات المدارس على التطوير، والتحسين المستدام، وتعريف المعنيين، وأولياء الأمور بمستوى المدارس، وإبراز المتميزة منها، وتحديد المدارس التي تتطلب مزيداً من الرعاية، والتطوير، هذا بالإضافة إلى تعزيز مشاركة الطلبة في عمليات التحسين المدرسي، وكذلك مشاركة الأسرة في دعم تعلم أبنائها، والتحضير لمستقبلهم، كما يهدف إلى توفير بيانات موثوقة، وشاملة عن أداء المدارس بأنواعها للمستفيدين تساعد في اتخاذ القرارات، وإدارة نظام التعليم بفاعلية(2).

كما أنه من الملاحظ أن معايير التقويم كما أشار البرنامج لمدارس المملكة تشمل الأربعة مجالات التي- بدورها- تشمل (10) معايير، ويندرج تحتها (47) مؤشرًا للمدارس الحكومية، و(50) مؤشرًا للمدارس الأهلية، والعالمية، هي:



ومع أن هيئة تقويم التعليم، والتدريب قامت بتصنيف نتائج تقييم المدارس ضمن (4) مستويات هي بترتيب غير منطقي: (التميز- التقدم- الانطلاق- التهيئة)؛ وذلك بهدف تمكين المدرسة من تطوير قدراتها؛ وفق منهجية واضحة، والتعرف على جوانب القوة، وفرص التحسين، وتحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها المادية، والبشرية، وتعزيز متطلبات التعليم، والتعلم لتلبية احتياجات المتعلمين، ودعم تعلمهم بمختلف فئاته، وأني أرى أن هذا التصنيف يمكن أن يكون أكثر واقعية، وشمولية في حال ابتعدت الهيئة عن احتكار التقويم المدرسي من خلال ما تقوم به من أدوات، وعمل؛ بل يجب أن يكون هناك تقييم مبني على اشتراك كل من له علاقة بالأداء المدرسي، والمجتمع المدرسي، وجهات محكمة أخرى خارجية على أن يكون تحت منظومة عمل مؤسسي يضمن أن يكون هناك تسلسل في الإعداد، والتهيئة للمدرسة؛ وذلك من أجل الانطلاق الصحيح في العمل المدرسي، ومراقبة التقدم بإتقان؛ حتى نتمكن من الوصول إلى التميز في الأداء، والتقويم بشكل منطقي، وعملي.

إشكالية التصنيف:

كما أشارت الورقة؛ فإن التقويم المدرسي عملية معقدة، ومتشابكة يجب أن تشمل جميع عناصر العملية التعليمية، وجوانب المدرسة المختلفة كالمناهج الدراسية، والمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور، والأنشطة الصفية، واللاصفية، والوسائل، ومقومات البيئة المدرسية المثالية، وغيرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يأتي التركيز على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتحصيل الدراسي، والإدارة، والقيادة، واختيار المعلمين، وتعيينهم؛ وفق خبراتهم، ومهاراتهم، واستعداداتهم، وتمويل المدرسة، وصيانتها، والهيكل التنظيمي، وغير ذلك؛ ومن ثم تأتي أهمية وضع معايير، ومؤشرات تغطي كافة هذه الجوانب؛ وذلك من أجل الوصول إلى تقييم، وتقويم مدرسيّ بناءً؛ ومن ثم الوصول إلى تصنيف معياري صحيح، وواقعي.



والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هل الإستراتيجيات، والممارسات في تصنيف المدارس راعت منطق التصنيف من خلال اختلاف ظروف المدارس؛ من حيث إمكاناتها، والتشابه والاختلاف في المباني، والظروف البيئية، والمناخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئة المدرسية، والفروق الفردية للمتعلمين؛ من حيث العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية للطلاب، وخبرات المعلمين، وقيادات المدارس؟

فيتعين أن تكون عملية تقييم المؤسسات التعليمية، وتصنيفها متسمةً بالموضوعية؛ حيث إنه من المفترض عند القيام بعملية التقييم، والتصنيف أن تكون المدارس، أو المؤسسات التعليمية متشابهة في جميع الظروف؛ وذلك إن لم يكن أغلبها يتشابه في البيئات، والإمكانات، والوسائل، وأعداد الطلاب مقابل ما تحتاج المدارس من المعلمين، والخبرات، والمهارات، والتدريب، والتطوير المهني، وغيرها، ويمكن القول: إنه كلما حققت المؤسسات التعليمية نجاحًا، أو فشلًا في مخرجاتها؛ بعيدًا عن منطق الاستعداد، والإعداد، والتنظيم، وتعميم أهداف التقييم، والتصنيف يكون هناك خللٌ كبيرٌ؛ لذا فقد أشارت الدراسات، والتجارب إلى أنه عند وضع معايير التقويم، والتميز التي يتم تقييم المدارس، وتصنيفها بناءً عليها يجب أن تنصف هذه المعايير بالتنوع، والشمولية، والموضوعية من أجل الوصول إلى نتائج ذات بعد شمولي تحقق الأهداف المرجوة، وتساعد في تحقيق الجودة في العمليات، والممارسات، والمخرجات في مدارس التعليم العام، ويكون في النهاية التميز المدرسي مقياسًا صحيحًا لمدى تحقق الأهداف (3)،



وقد استحدثت الهيئة مؤشر ترتيب، وهو مؤشر يقدم ترتيباً لإدارات التعليم، ومكاتب التعليم، والمدارس حسب متوسط درجات طلابها في الاختبارات المعيارية التي تنفذها الهيئة، ومع أن هذا المؤشر يقدم مؤشرات مهمة لتقييم الأداء إلا أنه لا يُعتبر تقييماً، أو تصنيفاً شاملاً لإدارات التعليم، والمدارس، ومكاتبها؛ بل هو مؤشر خاص بدرجات الطلبة في اختبارات معيارية محددة، وترتيب إدارات التعليم، والمدارس، ومكاتبها؛ بناءً على ذلك (4).

وعلاوة على ما يؤثر في نتائج التقييم من عوامل عديدة؛ فإن تصنيف المدارس المعلن في مؤشر (ترتيب) التابع لهيئة تقويم التعليم، والتدريب، قد تم بناءً على نتائج الاختبارات الوطنية للطلاب، وهذا غير دقيق بطريقته المنفذة حالياً؛ حيث إنحل هذه الاختبارات غالباً ما تتدخل فيها المدارس لمساعدة الطلاب، أو أولياء الأمور؛ وذلك بمساعدة أبنائهم بالاختبارات الإلكترونية، وحتى يتم التصنيف الدقيق للمدارس يجب أن تجرى هذه الاختبارات؛ بإشراف مكاتب الإشراف التربوي، وداخل المدارس للحصول على نتائج ممثلة للواقع (5).

تجربة ولاية فرجينيا في تصنيف المدارس:

تعتبر التجربة الأمريكية الأكثر ثراءً في تقويم المدارس، وتصنيفها؛ حيث ظهرت حركة المعايير، والاعتماد التربوي للمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ أي: قبل أكثر من مائة عام، ويعتمد نظام الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية على هيئات غير حكومية هي من تقوم بالتقييم، وقد انتشرت هذه الهيئات تدريجياً على المستوى المحلي، والوطني؛ وذلك بغرض وضع مستويات جودة للبرامج، ووضع إجراءات لتقييمها، والتأكد من تحقيقها للمستويات المقبولة، ويعد الحصول على شهادة الاعتماد من الهيئات المتخصصة مسوغاً، ومؤهلاً لحصول المؤسسة التعليمية على دعم مالي من الحكومة (6)؛ فعلى سبيل المثال لهذه التجارب، وفي هذا المجال يتصف التعليم في ولاية فرجينيا (VIRGINIA) بالشراكة المجتمعية، والعدالة في التعليم، ودعم الأداء، والإنجاز، وتنطلق مهمة القيادة في تعزيز عملية التعلم العادل، والمبتكر، وفي المقابل تتصف معايير التقويم، والاعتماد، والتصنيف بالدقة، والإنصاف؛ ولذلك ينطلق تصنيف المدارس في ولاية (فرجينيا) من لوائح واضحة للمدارس تحدد فيها معايير اعتماد معلنة، وواضحة لمدارس التعليم العام تُبنى على رؤية شاملة لجودة المدارس مع تشجيع التحسين المستمر لجميع المدارس، وتؤكد على سد فجوات الإنجاز، وتستخدم نماذج الاعتماد تدابير متعددة؛ بناءً على نتائج الطلاب، وتشمل (7) ما يأتي:



وتحصل المدارس على أحد تصنيفات التقويم، والاعتماد التالية: بناءً على الأداء في مؤشرات جودة المدرسة:

المدارس التي تتمتع بجميع مؤشرات الجودة المدرسية على المستوى الأول، أو المستوى الثاني، وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن المدارس التي تخضع لفترة اعتماد ثلاثية، هي - أيضًا - مدارس معتمدة.

معتمدة:

المدارس التي لديها مؤشر واحد، أو أكثر لجودة المدرسة على المستوى الثالث.

**معتمدة
بشروط:**



وهناك ثلاثة تصنيفات اعتماد إضافية:



لذا من المهم الاستفادة من التجارب، والنماذج العالمية في تقويم المدارس، وتصنيفها، وخاصة النماذج الأمريكية؛ وذلك لخبرتها، وتعددتها، وكون معاييرها، ومقاييسها عالية المستوى، وتركز عند بنائها على دفع المدارس الحكومية، وغير الحكومية نحو تحقيق أداء أفضل، وتؤكد على مبدأ المساواة، والشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتشجع على الإنجاز، والتميز.

وختامًا قامت هيئة تقويم التعليم، والتدريب - مؤخرًا - في الملتقى الوطني للتميز المدرسي بتكريم المدارس الحاصلة على درع التميز 2024م تحت مسمى (البرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي)، وقد حازت على الدرع (280) مدرسة فقط على مستوى المملكة؛ مما مجموعه أكثر من (40000) أربعين ألف مدرسة؛ فكما أنه عمل جميل، وتشكر عليه الهيئة، لكنه محبط للمدارس المتميزة الأخرى الكثيرة التي لم تفز؛ فهل كان الاحتفال لمجرد الاحتفال، والإعلان، والتسويق لعمل يُراد له التطوير مستقبلاً؛ بما يُحقق الأهداف، أم غير ذلك؟ لأن هناك علامات استفهام كبيرة حول الإستراتيجيات، والممارسات، والكيفية، والآلية، والعدالة التي تم على أساسها التقويم، والتصنيف، والاختيار.

وفي المقابل؛ فإن هذا الحراك حول التقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي على مستوى المملكة العربية السعودية أصبح مهمًا للغاية؛ لأنه سيعمل على تشجيع قيادات المدارس، والمعلمين؛ سواء التي فازت من أجل المواصلة في التميز، أو التي لم تفز فيحفزها على التنافسية الإيجابية المستمرة لنيل هذا الشرف مستقبلاً





ولكي نضمن الوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التصنيف بالوصول إلى مدارس ذات بيئات تعليمية متميزة معززة لدافعية الطلاب نحو التعلم، وحاضنة للإبداع للوصول إلى جودة في التعليم، وتحسين المخرجات، ودعم صناعة القرار بالبيانات، والمعلومات الصحيحة؛ فإنه أصبح من الضروري إعادة النظر في إستراتيجيات، وممارسات، ومعايير تصنيف المدارس؛ بما يتوافق مع معايير تراعي معايير العدالة، والتوازن، ووضع لوائح واضحة للمدارس تتسم بالدقة، والإنصاف.

لكن ما يجب قوله: إن هيئة تقويم التعليم، والتدريب تقوم بعمل مميز في تقويم المدارس، وتصنيفها، وترتيبها، وأصبح من المهم البناء عليه؛ فنحن لا زلنا في البدايات على أن يتم مراعاة جميع جوانب عملية التقويم، وأهمها: مدخلات نظام المدارس بنظرة أكثر شمولية تُراعى فيها الفروق بين المدارس، ويراعى فيها جميع ظروف العوامل البشرية، والمادية، وغير المادية المؤثرة في عملية التقييم، والتقويم، وأن يتم تقييم المدارس، وتصنيفها على أساس التشابه، والاختلاف؛ فمن المهم أن يتم تقييم مدارس التعليم العام الابتدائية وحدها، وكذلك المتوسطة، والثانوية كل مرحلة وحدها، وتقسم المدارس في كل مرحلة إلى فئات؛ وذلك حسب الإمكانيات (أهلية، أو حكومية، ومستأجرة، أو حكومية، وبعيدة، أو قريبة... إلخ)، وكذلك المدارس العالمية يجب أن يكون لها معاييرها الخاصة بها، وهكذا في جميع أشكال المدارس؛ حتى تتمكن من القيام بتصنيف، واعتماد مبني على تحقيق العدالة، والمصداقية في التقييم، والتقويم.

المدخلات حول القضية:

التعريف بالبرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي:



البرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي أُطلق بالتكامل مع وزارة التعليم نهاية عام 2023م، وحقق أرقامًا قياسية شملت جميع المدارس الحكومية، والأهلية، والعالمية؛ وذلك بما يزيد عن (24) ألف مدرسة أنهت التقويم الذاتي، وما يزيد عن (16) ألف مدرسة أنهت التقويم الخارجي حتى الآن

مما جعل المؤسسات العربية، والعالمية تشيد بالنموذج السعودي في التقويم، ومنها: منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية؛ حيث وثقت المنظمة في تقريرها نموذج عمل هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وذلك كونها أنموذجًا من النماذج العالمية الجديرة بالإبراز، الأمر الذي حظي بإشادة كريمة من مجلس الوزراء الموقر؛ فقد انطلق العمل في مسار البرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي مستفيدًا من أفضل الممارسات، والخبرات التربوية، والتجارب الدولية،



وفهم الممارسات العالمية لتحقيق أعلى معايير الجودة في التعليم، مع دراسة متأنية للواقع الوطني، وتوجهاته، والبناء التأسيسي لمعايير، ومؤشرات، وأدوات عمل مبتكرة، وأدلة تنظيمية، وإرشادية، وصقلها خلال مراحل متعددة؛ حيث تُوقشت أدق التفاصيل بالشراكة مع خبراء محليين، ودوليين، مثل: البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية، والجامعات، ووزارة التعليم، والجهات ذات العلاقة، هذا إضافة إلى مشاركة المجتمع المحلي، والأسرة؛ ليكون ركيزة شاملة تغطي جوانب العملية التعليمية كافة.

ويُعرف التقويم المدرسي أنه برنامج تنفذه هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وذلك لضمان جودة الأداء المدرسي، وضبطه، وتطويره من خلال توفير بيانات موثوقة، وتحليلها، وإعداد تقارير عن مستوى الأداء، ومخرجات التعليم العام، ويتكامل هذا البرنامج مع مستهدفات رؤية السعودية 2030م، وبرنامج تنمية القدرات البشرية في إعداد المواطن المنافس عالمياً، والتصنيف المدرسي، وهو: أحد مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية، وأحد برامج تحقيق الرؤية، وتوضع المدارس من خلال هذه المبادرة في مستويات أداء متميزة؛ بناء على نتيجة المدرسة في التقويم الخارجي، وتهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في رفع جودة العملية التعليمية، ومخرجاتها، وزيادة التنافسية بين المدارس في تحقيق التميز، وإتاحة البيانات لأصحاب المصلحة لدعم توجيه عمليات صنع القرار، واتخاذ الإجراءات التمكينية، والتصحيحية، والتحفيزية.

أما الاعتماد المدرسي فهو: اعتراف رسمي تمنحه الهيئة، أو جهة مرخصة منها للمدرسة؛ وذلك بناء على مستوى استيفاء المدرسة لمتطلبات محددة؛ وفقاً للمعايير المعتمدة،



وتقوم منهجية البرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي على عمليات منظمة، ومعايير موزعة ضمن أربعة مجالات رئيسة تتمثل في كلٍّ من: الإدارة المدرسية، والتعليم، والتعلم، ونواتج التعلم، والبيئة التعليمية، وتتضمن هذه المجالات (10) معايير تتفرع إلى (47) مؤشراً للمدارس الحكومية، و(50) مؤشراً للمدارس الأهلية، والعالمية

وتقيس تلك المؤشرات جوانب التعليم، والتعلم، ومن بينها: الاعتراز بالقيم، والهوية الوطنية، وضمان جودة عناصر الأمن، والسلامة، وتلبية احتياجات كافة فئات المتعلمين، ومنهم ذوو الإعاقة، والموهوبون، ومشاركة الأسرة في تعزيز تعلم أبنائها، واكتساب المهارات الأساسية، ومهارات المستقبل، وتستخدم هذه المؤشرات لجمع البيانات



وذلك بهدف تقييم جودة الأداء المدرسي؛ وفق معايير الهيئة المعتمدة، هذا مع تقديم توصيات للتحسين، والتطوير، ويعتمد البرنامج على أدوات كمية، وكيفية متنوعة كالاستبانات، وتحليل الوثائق، والمقابلات، والملاحظات الصفية، وملاحظات البيئة المدرسية إلى جانب أنظمة الاختبارات، والرخص المهنية؛ لتعطي بيانات تفصيلية دقيقة عن الأداء المدرسي في مختلف جوانبه، ومن عدة مصادر، وتغطي جميع أصحاب المصلحة في المجتمع المدرسي المتمثلين في كل من: (الطلاب، والمعلمين، والمدراء، والموجهين الطلابيين، وأولياء الأمور).

وتُصنف المدارس الحكومية، والأهلية، والعالمية؛ بناءً على نتائجها في التقويم الخارجي؛ حيث تحصل المدرسة على درجة من (100) في كل مجال من مجالات التقويم الأربعة، ويُعطى لكل مجال وزنٌ نسبيٌ محددٌ؛ وبناءً على وزن كل مجال، والدرجة التي تحصل عليها المدرسة فيه، وتحسب الدرجة الإجمالية للمدرسة، ودرجتها في كل مجال؛ ومن ثم تصنف المدرسة؛ بناءً على الدرجة الإجمالية ضمن أحد مستويات التصنيف الأربعة الآتية:





ومن ثم يُمنح الاعتماد الوطني المدرسي للمدارس الأهلية، والعالمية التي حققت مستوى التميز في التقييم الخارجي.

وفي إطار سياسة التحول الرقمي التي تنتهجها هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وذلك بهدف رفع كفاءة الأداء، ولتقليص مستويات التدخل البشري، ولضمان مستويات أعلى من الاتساق، والموضوعية، والعدالة، والشفافية؛ فقد استثمرت الهيئة في التحول الرقمي ما أثمر عن أتمتة عمليات التقييم الذاتي، والخارجي، وكلها عبر "منصة تميز الرقمية"؛ لتخدم أكثر من (24) ألف مدرسة، وبفضل المنصة تمكّن مديرو المدارس، وأخصائيو التقييم من تنفيذ عمليات التقييم، وتطبيق أدوات، ومعايير برنامج التقييم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي على الوجه الأمثل، كما أسهمت المنصة في رفع كفاءة التنفيذ بصورة واضحة؛ حيث أُنجزت عمليات التقييم المدرسي في أقل من عام مقارنة بممارسات أطول في الدول الأخرى، وتُقدم المنصة لأصحاب المصلحة تصورًا متكاملًا لأداء المدارس في مجالات التقييم الذاتي، والخارجي، وتصنيفها.

واستنادًا إلى هذه البيانات التفصيلية تُصدر التقارير على عدة مستويات تنظيمية، مثل: تقارير التقييم الذاتي، والخارجي إلى جانب لوحات بيانات تفاعلية، وبطاقات أداء للمدارس، والمكاتب، والإدارات التعليمية؛ مما يدعم التحول نحو منظومة تعليمية قائمة على الأداء، والبيانات، ومما يُمكن المدارس من التعرف على نقاط القوة، وفرص التحسين. كما تتيح المنصة لُصناع القرار التعليمي متابعة دقيقة، ومباشرة لأداء المدارس، والمكاتب، والإدارات التعليمية، على المستوى الوطني.



وستواصل هيئة تقويم التعليم، والتدريب مسيرة ضمان جودة التعليم، وضبطها؛ إذ إن هدف البرنامج لا يقتصر على تقييم الأداء الحالي فقط؛ بل يركز على التطوير المستمر، وتحسين أداء المدارس لتمكينها من الإسهام في إعداد جيل يتمتع بالمعرفة، والمهارات التي تؤهله للمنافسة عالميًا.

مركز عمليات إدارة عمليات التقييم المدرسي:

أنشأت هيئة تقويم التعليم، والتدريب مركز عمليات؛ وذلك لإدارة عمليات التقييم المدرسي؛ اعتمادًا على نموذج تشغيلي بالغ الكفاءة، ومستندًا إلى منهجية احترافية دقيقة، ويُدار بواسطة كوادر وطنية مؤهلة؛ مما أتاح إطلاق عمليات التقييم الذاتي الذي طبقته المدارس بسلاسة؛ وذلك باستخدام معايير برنامج التقييم الوطني، وأدواته عبر منصة "تميز" الرقمية، الأمر الذي ساهم في نشر ثقافة التقييم الذاتي، وأكسب البرنامج ثقة عميقة، وقبولًا واسعًا في الميدان التعليمي.



وبفضل هذه الجهود تمكنت كافة مدارس المملكة الحكومية، والأهلية، والعالمية من استكمال التقويم الذاتي؛ بنسبة 100% وفي وقت قياسي، كما أعدت المدارس خطط تحسين شاملة في ضوء نتائج التقويم الذاتي وأدوات؛ مما رفع جاهزيتها للمرحلة التالية في البرنامج، وهي التقويم الخارجي، كذلك يُعنى مركز العمليات بتطبيق التقويم الخارجي من قبل أخصائيي التقويم المصرح لهم من الهيئة؛ وفق متابعة دقيقة من الهيئة لجودة أداء عملهم من خلال تقويمات متعددة المستويات؛ وذلك لضمان جودة الأداء، ويتم تقويم أدائهم من قبل مديري المدرسة، هذا إضافة إلى التقويم المتبادل بين أعضاء فرق التقويم ورؤسائهم، كما تعقد لقاءات أسبوعية للأخصائيين لتقديم تغذية راجعة مباشرة لهم باستمرار، وقد بلغ متوسط عدد الزيارات المدرسية (700) زيارة أسبوعية، وهذه المنهجية ساهمت في تحقيق نجاح مشهود تجاوز المستهدفات، وساهم في إتمام التقويم المدرسي كاملاً؛ بما نسبته 60% من مدارس المملكة.



أيضاً من ضمن الجهود التي بذلت إنشاء نموذج (الزائر الخفي) الذي يرافق أخصائيي التقويم المدرسي، ويرصد أداءهم، ويرفع تقاريره أول بأول لأصحاب الصلاحية؛ مما يساهم في تطوير قدراتهم، وضمان الالتزام بنموذج العمل المعتمد؛ بما يحقق العدالة، والموضوعية بين أداء مختلف فرق التقويم

كما تم استطلاع رأي عينة واسعة من مديري المدارس من خلال الاستبانات، والمقابلات، وأخذ انطباعاتهم، وآرائهم حيال عمليات التقويم التي كانت مقارنة إلى حد كبير مع النتائج المرصودة من قبل مركز تميز التي شملت أكثر من (12) ألف مدير مدرسة خضعت للتقويم، ونفذت وزارة التعليم من خلال الإدارة العامة للإشراف التربوي؛ بصفتها جهة مستفيدة استطلاع رأي مشابه مع مديري التعليم، ومديري مكاتب التعليم، وعينة واسعة من مديري المدارس؛ وذلك لمعرفة آرائهم تجاه عمليات التقويم، ومدى قدرتها على تشخيص الواقع؛ مما أعطى موثوقية عالية للبرنامج بُنيَ على ضوئها- النموذجُ الإشرافيُّ الجديدُ؛ وفق نتائج التقويم، والتصنيف المدرسي؛ مما ترتب عليه اتخاذ قرارات تطويرية؛ وفق نتائج التقويم المدرسي.



التقويم المدرسي الذاتي والتقويم الخارجي:

منهجية التقويم المدرسي تعتمد على عمليات التحسين، والتطوير؛ لذا يمر التقويم بمرحلتين أساسيتين:

التقويم الذاتي:

وهو عمليات منهجية تنفذ من قبل فريق داخل المدرسة؛ وذلك لمتابعة أدائها، والتأكد من كفاءته؛ وفق معايير الهيئة المعتمدة.

التقويم الخارجي:

عمليات منهجية يتم تنفيذها من قبل أخصائي تقويم من ذوي الخبرة تؤهلهم الهيئة لتقويم أداء المدرسة؛ وفق المعايير ذاتها المستخدمة في التقويم الذاتي.

ويصدر عن المرحلة الأولى تقرير لنتائج التقويم الذاتي للمدرسة، ولا يُبنى عليها قرار، وإنما الهدف منها نشر ثقافة التقويم المدرسي، والتعرف على معايير، ومؤشراته، وإجراءاته، وتمكين المدرسة من تشخيص واقعها، والتعرف على أولويات التحسين، والتطوير فيها، هذا بالإضافة لتهيئتها للتقويم الخارجي، وتليها المرحلة الثانية، وهي: التقويم الخارجي الذي ينفذه أخصائيو تقويم مؤهلون من ذوي الخبرة؛ إذ تؤهلهم الهيئة لتطبيق أدوات التقويم المدرسي عن طريق زيارة فريق من أخصائيي التقويم للمدرسة، ومقابلة طاقمها الإداري، والتعليمي، والاطلاع على البيئة المدرسية، وعمليات التعليم، والتعلم بها مع استطلاع آراء أصحاب المصلحة من أولياء الأمور، والطلبة، والمعلمين. مع ربط التقويم المدرسي بعدد من البيانات، والاختبارات الوطنية، والمعيارية التي تنفذها هيئة تقويم التعليم، والتدريب لتقييم التحصيل التعليمي للطلبة كاختبارات (نافس)، والقدرات، والتحصيلي، وهي: اختبارات يقوم على تنفيذها مراقبون من خارج المدارس، ومستقلون عنها تمامًا، ويكلفون من قبل الهيئة بالتنفيذ، هذا بالإضافة لعمليات إضافية أخرى تطبقها الهيئة لضمان جودة هذه الاختبارات، وصدقها.

ويصدر عنها تقرير نتائج التقويم الخارجي، وهو الذي تُبنى عليه قرارات التصنيف المدرسي؛ وبالتالي فإن تصنيف المدارس يكون؛ بناءً على نتائج التقويم الخارجي، وليس التقويم الذاتي، وأخيرًا مرحلة الاعتماد المدرسي، وهو اعتراف رسمي تمنحه الهيئة، أو جهة مرخصة منها للمدرسة؛ بناءً على مستوى استيفاء المدرسة لشروط الأداء المدرسي؛ وفقًا للمعايير المعتمدة، ويعد خطوة إضافية خاصة بالمدارس الأهلية، والعالمية، وغير إلزامية.



التقويم المدرسي والاعتماد: تمييز المفاهيم:

التصنيف المدرسي هو: مرحلة تأتي بعد انتهاء عمليات التقويم الخارجي، وصدور التقارير؛ حيث توضع المدارس في مستويات أداء متميزة؛ بناءً على نتيجة المدرسة في التقويم الخارجي، وتصنف المدارس إلى أربعة مستويات (التهيئة- والتقدم- والانطلاق- والتميز) مع إعداد بطاقة تصنيف لكل مدرسة تتضمن كافة المعلومات، والنتائج مع إتاحتها لأصحاب المصلحة لدعم توجيه عمليات صنع القرار، واتخاذ الإجراءات التمكينية، والتصحيحية، والتحفيزية.

والاعتماد المدرسي أحد مراحل البرنامج الوطني للتقويم، والتصنيف، والاعتماد المدرسي، هو خطوة إضافية خاصة بالمدارس الأهلية، والعالمية، وغير إلزامي؛ حيث يُتاح للمدارس الأهلية التقدم بعد ذلك للحصول على الاعتماد الوطني من الهيئة، وله عدد من الإجراءات المعلنة في وثيقة السياسات المنشورة، ومن أهمها أن يكون المدرسة قد أنهت التقويم الخارجي؛ وفق نموذج الهيئة، وحققت مستوى تقدم أعلى في كافة المجالات للحصول على الاعتماد؛ سواء المشروط، أو الكلي.

منطقية مسميات مستويات التصنيف المدرسي، ومدلولاتها:

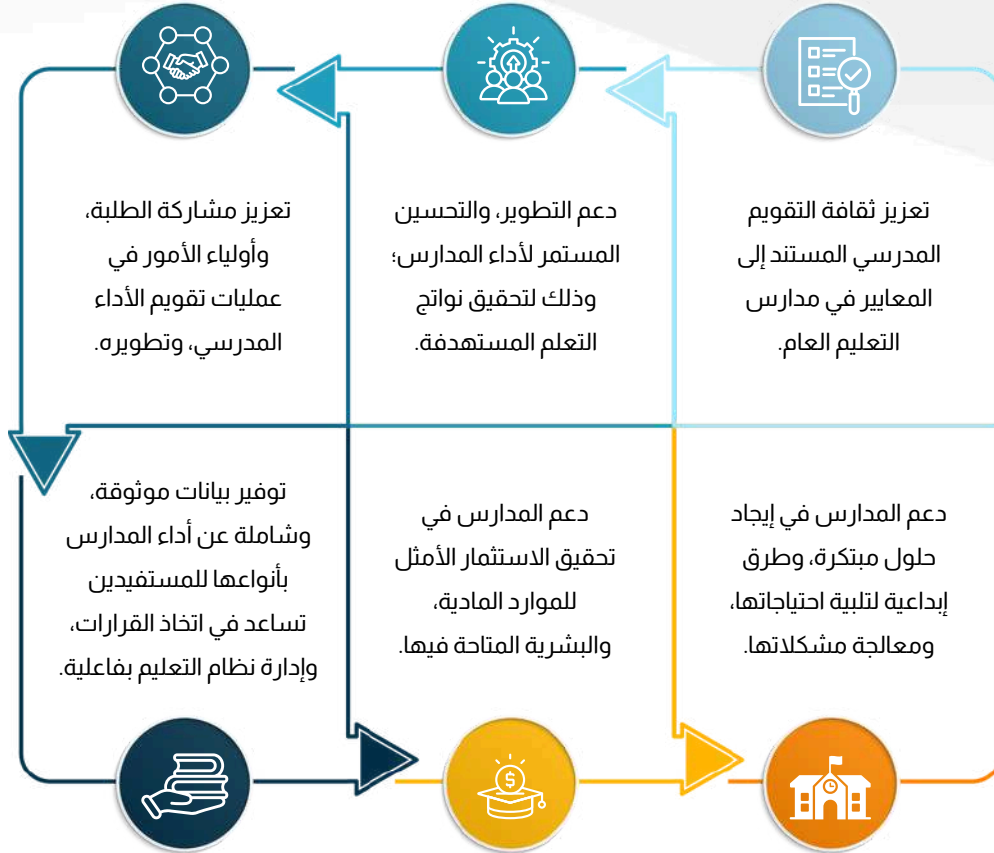


بُنيت مستويات التصنيف المدرسي
الأربعة بمنطقية تقوم على معاني عميقة
تجّح إلى الفكر النمائي الذي ينطوي على
مفاهيم التحسين، والتطوير، المستمر

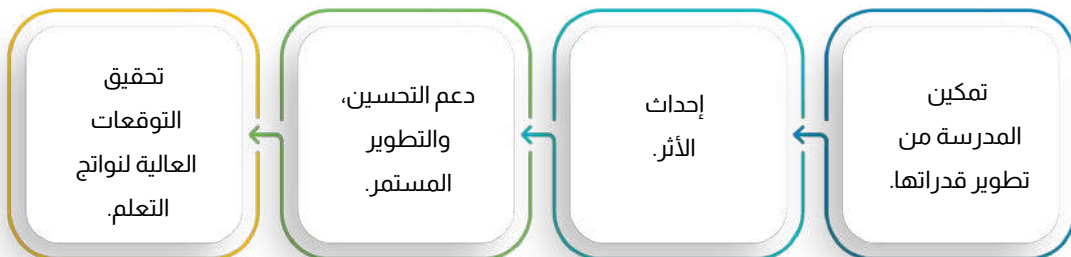
حيث إن مستوى التهيئة هو أقل مستويات التصنيف؛ مما يعني أن المدرسة تركز في عملياتها على التخطيط، والتأسيس للتحسن، ويأتي بعده مستوى الانطلاق، وفيه ما يشير إلى تحرك المدرسة لتوفير متطلبات التقدم، ووصولاً إلى مستوى التقدم، وفيه ما يشير إلى أن المدرسة تحولت بخطوات متسارعة للوصول إلى مستوى التميز، والهدف هو بث روح التحسين، ولغة التطوير المستمر، وهذا مستقى من تجارب الدول السابقة لنا، ومن الدروس المستفادة من أخطائها، ومما حدث فيها من تحولات.

أهداف التقويم: من تصنيف المدارس إلى تعزيز جودة النظام التعليمي:

يهدف التقويم المدرسي إلى توفير بيانات موثوقة حول جوانب القوة، وفرص التحسين لأداء المدارس؛ وذلك لتمكينها من التطوير، والتحسين المستمر؛ بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م، وبرنامج تنمية القدرات البشرية في إعداد متعلم منافس عالمياً، كما يهدف إلى ما يأتي:



"ما لا يمكن قياسه، لا يمكن تطويره"؛ فالتصنيف المدرسي ليس هدفًا بحد ذاته؛ بل هو أداة لتشخيص واقع المدارس، ومعرفة أولويات التحسين، والتطوير؛ بما يسهم في تمكين المدرسة من تحسين أدائها، ودعمها في عمليات التطوير، والتحسين؛ وفق الموجهات الآتية:





وقد حرصت هيئة تقويم التعليم، والتدريب على تحقيق العدالة في تقويم المدارس، وتصنيفها من خلال وضع معايير، ومؤشرات موحدة، ومتوازنة تعكس متطلبات قابلة للتحقيق في أغلب المدارس، وقياس ذلك بطريقة ثابتة، ومنهجية تحيد تأثير الآراء، والانطباعات الشخصية لأخصائي التقويم المدرسي، ومما يطمئن على هذه الجوانب حصول مدارس حكومية في محافظات، وقرى صغيرة على مستوى التميز في التقويم المدرسي، وتعمل الهيئة على مراجعة المعايير، والمؤشرات، وآليات القياس بعد تراكم البيانات على مدى أكثر من سنة، ومن الأمثلة على ذلك قياس القيمة المضافة التي تقدمها المدرسة لطلابها نسبةً إلى مستواهم قبل الالتحاق بها.

علاقة مؤشر (ترتيب) بالبرنامج الوطني للتقويم المدرسي:



مؤشر (ترتيب) جزء من منظومة التقويم الشاملة، وقد أعلن عبر صفحة المؤشر بأنه مؤشر يقدم ترتيباً لإدارات التعليم، ومكاتب التعليم، والمدارس؛ حسب متوسط درجات طلابها في الاختبارات المعيارية

ومع أن هذا المؤشر يقدم مؤشرات مهمة لتقييم الأداء إلا أنه لا يُعدُّ تقويماً، أو تصنيفاً شاملاً لإدارات التعليم، والمدارس، ومكاتبها؛ بل هو مؤشر خاص بنتائج الأداء في اختباري القبول الجامعي؛ القدرات العامة، والتحصيل العلمي، وهذا الذي تقوم بتنفيذه هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وتستخدم نتائجه في التقويم المدرسي لتقييم التحصيل التعليمي للطلبة كافة دون استثناء، ويقوم على تنفيذها مراقبون من خارج المدارس، ومستقلون عنها تماماً يكلفون من قبل الهيئة بتنفيذها في مراكز الاختبارات التابعة للمركز الوطني للقياس المنتشرة في كافة مناطق المملكة، وتطبق فيها آليات مراقبة صارمة، وعمليات إضافية لضمان جودة هذه الاختبارات، وصدقها.

جهود هيئة تقويم التعليم، والتدريب لنشر ثقافة التقويم، والاعتماد:

قامت هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وفق اختصاصاتها بالعمل على نشر ثقافة التقويم، والاعتماد المدرسي من خلال خطة عمل بتنسيق مشترك مع وزارة التعليم؛ حيث شملت الخطة ما يأتي:



ركائز تقييم ممارسات الجودة في التعليم:

هناك ثلاثة عناصر أساسية تمثل ركيزة أساسية في قياس ممارسات التقييم، والجودة الرئيسية في التعليم العام، والجامعي، أو أي قطاع آخر، وهذه العناصر تهدف إلى ضمان تقييم شامل، وفعال للأداء بناءً على جوانب محددة، مثل: الالتزام، والتطبيق، والفعالية: (الوجود- والتطبيق- والفعالية):

1- الوجود: يُعني، ويُركّز هذا العنصر على ضرورة توفر بنية تحتية متكاملة للهيئة تدعم عمليات التقييم بفعالية؛ فلضمان جودة التعليم نحتاج الهيئة إلى أطر واضحة، وكوادر مؤهلة، وأدوات قياس مناسبة؛ مما يعزز من إمكانية تحقيق أهدافها في التقويم المدرسي، ويهيئ البيئة المناسبة لتطبيق المعايير بشكل متكامل، و(ما عرفته أن الهيئة في الوقت الحالي تتعاون مع العديد من المقيمين، وهناك تفاوت في مستوى المقيمين، وكفاءتهم)، وأيضاً هناك حقيقة عدم وضوح في بعض المعايير.

2-التطبيق: يمثل التطبيق الالتزام بتفعيل السياسات، والمعايير المحددة من قبل الهيئة داخل المدارس (بعد الحصول على الاعتماد)، وتضمن الهيئة من خلال تطبيقها المتكامل، والشامل للمعايير أن تكون هذه الممارسات منتظمة، ومتوازنة؛ مما يسهم في تحقيق أهداف التقييم الشاملة، ويراعي التحديات العملية على أرض الواقع التي قد تواجه المدارس، خصوصًا المدارس التي في مدن الأطراف مع الاستفادة من التجارب، والممارسات المحلية، والعالمية.

3- الفعالية: ويعتبر هذا العنصر جوهرًا لتحسين جودة الأداء، ويشمل تقييم النتائج، والتأكد من تحقيق الأهداف المحددة، ويتم ذلك من خلال متابعة، ودراسة مدى فعالية التطبيق، وما إذا كانت هناك حاجة للتحسين، أو التعديل لضمان تنفيذ العملية بنجاح، و(هناك بعض المعايير قد لا تتوافق مع بيئة التعليم، ونظام التعليم في السعودية)، والتصور أنه إذا لم ينعكس حصول المدارس، أو أية جهة تسعى للحصول على الاعتماد من الهيئة، أو أية جهة داخلية، أو خارجية على ثقافة (المدرسة)، ومن يعمل بها لكي يكون لها نتائج، وأثر إيجابي سوف يدخل سباقًا محمومًا للحصول على الاعتمادات دون أي أثر في المخرجات، أو تطوير البيئة التعليمية، والكل يعلم أنه هناك الكثير من الاعتمادات في الكثير من الجهات، وعند زيارتهم، أو الارتباط بهم تتفاجأ بأنهم لا يعرفون من الجودة إلا ما حصلوا عليه من اعتمادات، ولكن لا توجد أية ممارسة فعلية على أرض الواقع.

الخطة الإستراتيجية العشرية لتطوير التعليم؛ بصفته إطارًا مرجعيًا:



ثمة إمكانية لاستفادة هيئة تقييم التعليم، والتدريب من الخطة الإستراتيجية العشرية لتطوير التعليم (2004م) التي لم يُكتب لها التنفيذ؛ بصفته إطارًا مرجعيًا في بناء المعايير، وتطويرها، وتطبيقها، ووضع الأطر المرجعية، والسياسات، واللوائح، والأدلة التنظيمية للتقييم الشامل للتعليم

فقد عمل وزير التعليم، معالي الدكتور محمد أحمد الرشيد (رحمه الله)، على وضع اللبنة الأولى للتقويم الشامل في التعليم؛ وذلك من خلال خطته الإستراتيجية (الخُلم) التي سُميت آنذاك بالخطة العشرية للتعليم (2004م) التي جُددت بعشر سنوات (1424هـ - 1434هـ)، وشملت الخطة (15) هدفًا إستراتيجيًا؛ وذلك لتنفيذ (500) برنامج تستهدف كافة عناصر العملية التربوية، والتعليمية، ومن بين هذه الـ (500) برنامج كان هناك عدة برامج تتعلق بعملية التقويم في التعليم، منها:

- برنامج التقويم الشامل للتعليم.
- برنامج تقويم محتوى المناهج، ومراجعتها.
- برنامج تقويم طرائق التدريس، ومنهجياتها.



- برنامج تشخيص الوضع الراهن، والعوامل المؤثرة فيه سلبيًا، وإيجابيًا، وتقويم التجارب، والخطط السابقة للوقوف على جوانبها الإيجابية، أو السلبية.
 - برنامج تصميم برامج محلية؛ وذلك لقياس التحصيل في ضوء المعايير الدولية كل أربع سنوات.
 - برنامج دراسة مقاييس (القدرات، والميول، والاتجاهات)، وتطبيقها على الطلبة، والطالبات كل ثلاثة أعوام.
 - برنامج تصميم اختبارات، ومعايير وطنية؛ وذلك لقياس التحصيل في المواد الدراسية كل أربع سنوات.
 - برنامج بناء مقاييس تساعد على اكتشاف الموهوبين، والموهوبات كل خمس سنوات، وتقديم الرعاية لهم داخل المدارس.
 - برنامج تقويم المناهج؛ وفق الاتجاهات العالمية الحديثة؛ (بما يحقق المعايير الدولية للمناهج المختلفة كل ثلاث سنوات).
 - برنامج تطوير نظام أساليب التقويم الصفي.
 - برنامج بناء معايير قياسية محلية؛ وذلك للاعتماد التربوي للمدارس الأهلية؛ وفق المعايير الدولية، وتطبيقها.
 - برنامج بناء معايير لتقويم الأداء في الوزارة، وإدارات التربية، والتعليم؛ وفق المعايير الدولية، وتطبيقها كل أربع سنوات.
 - برنامج تطوير معايير أداء القيادات التربوية، ومراجعة الهياكل التنظيمية.
 - برنامج تأسيس نظم متكاملة للمحاسبية في التعليم.
- على حين أن هذه الإستراتيجيات البناءة قد واجهت مقاومة شديدة للتغيير سابقًا؛ مما دمر أحد مشاريع الأعلام المتعلقة بتطوير التعليم.

التقويم التخطيطي؛ بوصفه أساسًا لتحسين النظام التعليمي، وتطويره:

نحن نتعامل مع نظام تعليمي، ويهدف إجراء أية عملية تقويمية شاملة إلى التعرف على نقاط القوة في النظام التعليمي لدعمها، وتطويرها، وكذلك على نقاط الضعف لمعالجتها، وتفاديها، ويعتبر هذا ضمن إطار التقويم التخطيطي الذي يربط بين مرحلة التقويم ومرحلة استشراف المستقبل التعليمي؛ إذ لا يمكن أن يوجد تخطيط دون تقويم، ولا فائدة من التقويم إذا تم بعيدًا عن التخطيط



لذا من الضروري حصر معايير الكفاية، ودراستها، وهي المؤشرات التي تحدد الحد الأدنى، أو المناسب من المواصفات، والكفايات الكمية، والنوعية لمدخلات النظام التعليمي، هذا بالإضافة إلى معايير التوازن التي تتيح التأكد من تحقيق التوزيع الأمثل لمدخلات النظام التعليمي المدرسي.

ويمكننا تعزيز هذا المفهوم؛ باستخدام مفهوم النظم لما له من وضوح، ومرونة، وقابلية للتطبيق إضافةً إلى استخدام المنهج التخطيطي (التقويم التخطيطي) الذي يركز على التوزيع الأمثل، والاستخدام الفعال للموارد البشرية، والمادية



ومن المهم الإشارة إلى أن الاختبارات التي تنفذها هيئة تقويم التعليم، والتدريب تتم تحت إشراف مراقبين مستقلين مُكلفين من قبل الهيئة، كما يتم تطبيق ضمان جودة إضافي من قبل مراقبي جودة التنفيذ الذين تتولى الهيئة تعيينهم أيضًا

أما بالنسبة لمؤشر الترتيب على وجه الخصوص؛ فهو يعتمد على نتائج الأداء في اختباري القبول الجامعي: القدرات العامة، والتحصيل العلمي اللذين يُنفذان في مراكز القياس المنتشرة في المملكة؛ وفق آليات مراقبة صارمة، ومعروفة للكثيرين.

المدارس الخاصة، والعالمية: أسباب التفوق، ومتطلبات تميز المدارس الحكومية:

يُعزى تفوق المدارس الخاصة، والعالمية على المدارس الحكومية في السعودية إلى عدة عوامل رئيسية، منها:

(1) مرونة المناهج، وتوافقها مع متطلبات السوق:

غالبًا ما تعتمد المدارس الخاصة، والعالمية مناهج دولية متقدمة تتماشى مع مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل: التفكير النقدي، والإبداع؛ مما يتوافق مع رؤية السعودية 2030م، وفي المقابل تلتزم المدارس الحكومية بمناهج محددة قد تفتقر إلى بعض الجوانب التطبيقية.

(2) التمويل، والموارد المتاحة:

تتمتع المدارس الخاصة بموارد مالية أكبر؛ مما يتيح لها تحسين بنيتها التحتية، مثل: الفصول الذكية، والمختبرات الحديثة، وأدوات التعلم التكنولوجية؛ مما يسهم في رفع جودة التعليم، هذا بينما تواجه المدارس الحكومية تحديات في الحصول على التمويل الكافي؛ وذلك لتطوير بنيتها التحتية، والتقنيات التعليمية.

(3) التدريب المستمر للمعلمين:

تضع المدارس الخاصة، والعالمية أهمية كبيرة على تقديم برامج تدريبية دورية للمعلمين؛ مما يعزز مهاراتهم في استخدام أساليب تعليمية حديثة، هذا بينما قد تكون الفرص التدريبية المتاحة للمعلمين في المدارس الحكومية محدودة.



(4) الاهتمام بالدعم النفسي، والاجتماعي للطلاب:

تقدم المدارس الخاصة برامج شاملة للدعم النفسي، والاجتماعي؛ مما يساهم في تحسين بيئة التعلم، وتعزيز التفاعل بين الطلاب، هذا بينما قد تكون المدارس الحكومية أقل قدرة على تقديم الدعم النفسي، والاجتماعي بالمستوى نفسه.

(5) إدارة مدرسية مرنة، وفعالة:

تعتمد المدارس الخاصة على نظم إدارية حديثة تتسم بالمرونة؛ مما يسهل سرعة اتخاذ القرارات، والتفاعل مع التحديات، هذا بينما تعتمد المدارس الحكومية على هيكل إداري قد يكون أقل مرونة بسبب البيروقراطية.

وبناءً على ما سبق تتضمن متطلبات التميز في المدارس الحكومية النقاط الآتية:

(6) تحسين التمويل:

ضرورة زيادة التمويل، وتخصيص موارد كافية لتطوير البنية التحتية، وتوفير وسائل تعليمية حديثة.

(7) تحديث المناهج:

اعتماد مناهج دراسية تتماشى مع التطورات العالمية، وتغرس مهارات التفكير النقدي، والتحليل، وحل المشكلات للطلاب؛ بما يتوافق مع رؤية السعودية 2030م.

(8) تطوير برامج تدريب المعلمين:

تقديم برامج تدريبية متقدمة للمعلمين تركز على أساليب التعليم الحديثة، ودمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية.

(9) تعزيز برامج الدعم النفسي، والاجتماعي:

توظيف مرشدين نفسيين، واجتماعيين في المدارس، وتقديم برامج لدعم الصحة النفسية، والاجتماعية للطلاب؛ مما يساعد في تحسين التحصيل الدراسي.

(10) منح المرونة للإدارات المدرسية:

تعزيز صلاحيات مديري المدارس الحكومية؛ وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات تساهم في تحسين جودة التعليم، والتفاعل بشكل أسرع مع احتياجات الطلاب، والمعلمين.

(11) تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص:

التعاون مع القطاع الخاص؛ وذلك لتطوير برامج تدريبية، أو مبادرات تعليمية مشتركة؛ مما يوفر للمدارس الحكومية موارد إضافية، وتجارب تعليمية جديدة.



تجربة التعليم في أمريكا: التركيز على تطوير المهارات، وتنوع الخيارات الدراسية

بشكل عام يركز النظام التعليمي في الولايات المتحدة على تطوير مهارات التفكير النقدي، والعمل الجماعي في مناهجه، وأساليب التدريس المستخدمة مع الطلاب، وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم يتميز التعليم العام في أمريكا بما يأتي:

منح الطلاب حرية الاختيار من بين مجموعة متنوعة من الخيارات الدراسية التي تتناسب مع ميولهم، وشغفهم.



الابتعاد عن أساليب التلقين، والحفظ، والتركيز على الطرق، والأساليب التي تساعد على إيصال المعلومات، والمعارف، والمهارات التي تساهم في فهم الطالب للحياة، ومواكبتها، وتوجيهه نحو المسار الصحيح.



يمكن القول: إن التعليم الحالي في أمريكا يختلف من ولاية إلى أخرى، وهو نظام لا مركزي، لكنه لا يعد الأكثر تميزاً عالمياً، ولا يختلف كثيراً عن التعليم في المملكة (في الوقت الراهن) في ظل التطورات التي نشهدها في النظام، والأساليب؛ حيث يحدث الآتي:

- النظام يشمل كلاً من: التعليم الحكومي، والخاص.
- الظروف متشابهة، خصوصاً فيما يتعلق بالاهتمام الحكومي بتطوير المناهج، وأساليب التدريس.
- الأهم من ذلك أصبح من الواضح أن زيادة الوعي لدى الأسر، والمجتمعات، ومستوى تعليم الوالدين له تأثير مشابه لما هو موجود لدينا.

التحديات التي تواجه التعليم متقاربة- إلى حد كبير- في النظامين.

علاوة على ذلك؛ فإن "التصنيفات"، أو مستويات الأداء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التعليمية السارية؛ إذ قد يؤدي اعتماد المدرسة، أو عدم اعتمادها في السياق الأمريكي إلى عواقب معينة، في حين أن سياساتنا التعليمية لا تدعم هذا الاتجاه حالياً على الأقل، وفي السياق البريطاني قد تكون العواقب أكثر حدة



وبما أن البرنامج لا يزال في مراحله الأولى تم اتخاذ قرار بتصنيف المدارس ضمن مستويات معينة، ولربما مع مرور الوقت، وبعد اكتساب المدارس الخبرة من جولات مختلفة سيحدث تحول تدريجي في هذا النظام.

تحسين جودة المخرجات التعليمية في المدارس الحكومية، والأهلية:

يسود لدى البعض تصور عام بأن المدارس الأهلية الخاصة تتفوق على المدارس الحكومية من ناحية مخرجات التعليم، أو أن طالب المدرسة الخاصة أفضل من طالب المدرسة الحكومية؛ فصحيح أن المدارس الخاصة قد تمتاز بالمباني، والمرافق الجيدة، والنقل، لكن علينا ألا ننسى أن المدارس الخاصة تظل "قطاعاً تجارياً ربحياً"، وأن اهتمام معظمها ينصب- في الدرجة الأولى- على تحصيل الرسوم، وإرضاء العميل، وهذا لا إشكال فيه، لكن قد يترتب على ذلك محاباة أولياء الأمور، والتخلي عن شرط "الصرامة التربوية" المطلوبة في التعامل مع الطالب؛ وذلك إرضاءً لولي أمره، وقد تُرفع درجات الطالب دون أن يكون مستحقاً لها؛ حتى لو كان ضعيف المستوى، وخاصة في المرحلة الثانوية. وقد ترتب على هذه الممارسات تخرج الطالب، وهو يعاني من ضعف منهجي؛ إذ إنه قد يجتاز اختبار القدرات، والتحصيلي بعد الحصول على دورات تدريبية لهذا الغرض، لكنه يظل ضعيفاً في أبجديات التعليم الأساسية كالكتابة، والقراءة، والإملاء، واللغة العربية، وهو ما ينكشف عند التحاقه بالجامعة، أما التصور بأن المدارس الحكومية قد تكون أفضل؛ حتى لو كانت مبانيها، وبيئتها أقل جودة؛ فذلك لأن المعلم، وطاقم العمل ليسوا تحت "ضغط إرضاء ولي أمر الطالب"؛ فهم يطبقون اللوائح التي تصلهم من وزارة التعليم؛ وذلك بقدر ما يستطيعون دون ضغوط خارجية من أولياء الأمور، وتوقعاتهم، وغني عن الذكر أن ولي الأمر الذي يدفع رسوماً دراسية لتعليم أبنائه في مدرسة خاصة يتوقع نجاحهم؛ حتى لو كانوا لا يستحقون النجاح؛ فلم نسمع- مثلاً- أن طالباً أعاد السنة في مدرسة خاصة، لكن ذلك يحدث في المدارس الحكومية.

ولا شك أن تجربة تقييم المدارس من قبل جهة مستقلة عن وزارة التعليم تعد خطوة تاريخية؛ إذ تمتلك هيئة تقويم التعليم قدرات تمكنها من إصدار تقارير دقيقة، وموثوقة، ومن أبرز هذه القدرات:

1- بيانات اختبار (نافس): وهو اختبار وطني شامل يقيس أكثر من مليون طالب سنوياً في مستواهم في الرياضيات، والعلوم، والقراءة للصفوف الثالث الابتدائي، والسادس الابتدائي، والثالث المتوسط، هذا إضافة إلى الاختبار التحصيلي للصف الثالث الثانوي؛ مما يمكن الهيئة من قياس نواتج التعلم في المدارس بشكل موضوعي، ويعتبر هذا الاختبار ذا جودة تضاهي اختبارات (بيزا) و(تيمز) التي يعتمد عليها البنك الدولي لتصنيف الدول في مجال التعلم، كما أن نتائج الاختبارات الدولية، مثل: (بيزا)، و(تيمز) تتقارب مع نتائج الاختبار الوطني (نافس)؛ مما يعكس درجة عالية من المصادقية، والثبات.



2- فرق التقييم المدرسي: تقيس المعايير الأخرى من خلال فرق تقويم تغطي أكثر من 24 ألف مدرسة؛ وذلك بمتوسط زيارات أسبوعية تتجاوز (1000) زيارة في أنحاء المملكة، وتضم فرق التقييم أخصائيين مدربين عبر برامج أكاديمية التقويم بالهيئة. وهنا يجب أن يتم اختيارهم؛ بناءً على اجتيازهم اختبارات معيارية لضمان ثبات النتائج، وعدالتها.



ورغم ذلك، ينبغي أن يكون تقييم هذه التجربة موضوعيًا؛ ذلك مع الأخذ في الاعتبار أنها السنة الأولى في تاريخ المملكة التي يتم فيها تقييم المدارس، وهو ما أدى إلى حركة، ونشاط ملحوظين في الميدان التعليمي، ومن المؤكد أن الهيئة قد استفادت من دروس عديدة ستسهم في تحسين أدائها في النسخ القادمة.

تحديات تطبيق معايير الجودة؛ وفقًا لإستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب:

يظهر أمام تنفيذ المعايير الواردة في إستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها العديد من التحديات المتعلقة بالتقويم المدرسي؛ وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة للارتقاء بمستوى الجودة في الجهات المستفيدة، ومن أبرز هذه التحديات: عدم قبول بعض الجهات لمعايير الهيئة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها: الخوف من التغيير، والقلق من الالتزام بمعايير جديدة قد تؤثر على طريقة عملهم، وتعتبر بعض هذه الجهات أن معايير الهيئة قد تكون صارمة، أو صعبة التطبيق؛ مما يؤدي إلى ترددهم في الالتزام الكامل بهذه المعايير، وكان من الواضح في ذلك الوقت أن تحقيق الالتزام بالمعايير يستدعي تعزيز الوعي بأهميتها، والفوائد طويلة المدى التي تعود على العملية التطويرية المستهدفة، ولكن ذلك لم يكن سهلًا؛ وذلك بسبب تفاوت قبول المعايير نتيجة لقلّة الوعي، وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وهو عدم تجانس تقبل المعايير بين المدارس والمؤسسات التعليمية، وأن التقييم الشامل يتطلب الالتزام بمعايير متنوعة تضمن العدالة بين المدارس مع الأخذ في الاعتبار الفروقات في الإمكانيات؛ لذا فإن غياب الممارسات التشاركية قد يساهم في رفض بعض الجهات لهذه المعايير؛ فإستراتيجيات الهيئة في تصنيف المدارس تحتاج إلى فهم مشترك من جميع الأطراف لتحقيق النجاح



ويُعتبر هذا الفهم المشترك تحديًا؛ نظرًا لاختلاف التوقعات، والممارسات بين الجهات، ويتطلب تحقيق هذا الهدف جهودًا مستمرة لتقريب الفجوات، وتعزيز الثقة بين الهيئة والجهات المعنية؛ مما يساهم في تحسين التصنيف، وجودة الأداء التعليمي على المدى الطويل، وأيضًا من بين التحديات ما يتعلق بصعوبة التواصل مع الجهات ذات الصلة؛ إذ كانت الهيئة تسعى لبناء قنوات اتصال فعالة لضمان سير العمل بسلاسة، ولكن استجابة بعض الجهات كانت بطيئة؛ وذلك بسبب البيروقراطية، والتعقيدات الإدارية، وقد أثر هذا التحدي على عملية تطبيق المعايير بالشكل المثالي، إضافة إلى ذلك؛ فلم يكن هناك فهم مشترك لأهمية هذه الاتصالات في تسريع وتيرة العمل؛ وذلك على الرغم من الإشارة إلى وجود اتصال قوي، وفعال بين الهيئة والمدارس مباشرة؛ مما يعد أمرًا جيدًا، وإن كان ليس سهلًا؛ فكيف يمكن للهيئة التواصل مع أكثر من أربعين ألف مدرسة؟ أيضًا تُعتبر قلة التوعية، أو عدم كفايتها العامل الرئيسي الذي يساهم في هذه التحديات، هذا بالإضافة إلى وجود فجوة معرفية واضحة بين الهيئة والجهات الخاضعة للتقييم، وهذا الاختلاف في الفهم، والمعرفة بالمعايير قد يؤدي - أحيانًا - إلى أخطاء في الفهم، أو عدم وضوح في آليات التطبيق؛ فقد ترى الهيئة بعض الأمور بديهية، بينما تعتبرها جهات أخرى صعبة الفهم، هذا بالإضافة إلى غياب التدريب؛ وذلك بحسب إفادة إدارات المدارس؛ فكيف يمكن تطبيق معايير بدون تدريب، ولا تنسيق؟



من ناحية أخرى قد لا تكون بعض الجهات على دراية كافية بالمعايير التي وضعت؛ وذلك بهدف تحسين الأداء؛ مما يدفعهم للتعامل معها كقيود بدلاً من فرص للتطوير، ولن تختفي مثل هذه الفجوة المعرفية دون جهود مستمرة من الهيئة لنشر الوعي عبر وسائل متعددة، مثل: الندوات، والدورات التدريبية، والمواد الإرشادية، ولا يُعتبر العدد القليل جدًا من المدارس التي حصلت على التميز من بين أكثر من أربعين ألف مدرسة إلا دليلًا على هذه الفجوة

ويُفترض أن يكون عمل الجودة - بشكل عام - قائمًا على التعرف على جوانب الضعف، والتحسين المستمر، والارتقاء بالمخرجات، وعلى الرغم من نجاح بعض مستهدفات الجودة في تحسين العملية التعليمية في الجامعات إلا أنه يلاحظ أن طلب الهيئة العديد من المتطلبات للحصول على الاعتماد يستلزم تخصيص مجهودات كبيرة جدًا لهذا الأمر؛ ما قد يشقت بعض أعضاء هيئة التدريس عن عملهم الرئيسي (التركيز على الطلاب)، ويدفعهم لإرضاء المراجعين؛ حيث يقومون بوضع ما يُرضي المراجع، وتصبح مواطن الضعف مخفية بدلاً من النظر إليها بعين ناقدة، والعمل على تحسينها للحصول على الاعتماد



لذا ينبغي على الهيئة أن تنتبه إلى مشكلة التحيز الشخصي؛ حيث يقدم كل مراجع، ومدقق رأيًا مختلفًا عن الآخر؛ مما يجعل الأمر خاضعًا للرأي الشخصي، وهذا يتعارض مع الهدف الأساسي لضمان الجودة؛ إذ يجب أن تمتلك الهيئة أجوبة لكل استفسار، أو دراسة الاستفسارات من قبل فريق كامل بدلاً من الاعتماد على الاجتهادات الشخصية، وكذلك يُواجه تطبيق معايير الجودة تحدي الشكليات؛ حيث يكون الهدف- في الغالب- هو الحصول على الاعتمادات، والشهادات، وغالبًا ما يكون ذلك لمجرد التفاخر في الفترات السابقة، ومع ذلك يبقى الحراك في مجال تطبيق معايير الجودة مهمًا جدًّا في التعليم العام، والعالي؛ حيث إن نتاج ذلك سينعكس على المخرجات، ويزيد من تعميق مفاهيم الجودة لدى مختلف فئات المجتمع؛ سواء المرتبطة بالتعليم، أو غير المرتبطة به، كما أن تطبيق معايير الجودة يُعد أمرًا مهمًا في دعم عمليات التقييم، والتقويم، خاصة إذا تم إعداد، وتصميم برامج تخدم هذا الغرض. ومن الملاحظ- برأي البعض- ضعف الربط، أو التوافق بين إستراتيجيات الهيئة والأهداف الإستراتيجية للتعليم (وزارة التعليم) في مجالات:





ومن الضروري التكامل بين إستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم؛ فتعزيز الانتماء الوطني، وتطوير نظام التعليم لتلبية احتياجات التنمية، وسوق العمل يُعتبران من ركائز نجاح أي مشروع تقويمي، والمأمول هو طرح آليات واضحة لتحقيق هذا التكامل، ودعم الشراكات مع القطاع الخاص، وغير الربحي لتحسين الكفاءة المالية، ورفع جودة البحث العلمي، والابتكار.

الإطار القانوني للتقويم المدرسي:

بالإشارة إلى الإطار القانوني للتقويم المدرسي، وما يحمله هذا الإطار من مضامين مهمة؛ سواء من حيث الغرض من التقويم، وغاياته، وأهدافه، أو القرارات المترتبة على نتائجه، أو ممارساته من الناحية العملية؛ إذ تذهب بعض وجهات النظر إلى أنه حاليًا لا يتوافر مثل هذا الإطار، لا على المستوى الوطني للسياسات العامة للتعليم (خارج نطاق صلاحيات الوزارة و/أو الهيئة)، ولا على المستوى الرسمي؛ وذلك فيما يخص التنظيم الهيكلي، أو الإداري لكل من الوزارة، والهيئة؛ فعلى المستوى الأول (الوطني) ليس هناك في النظام (على المستوى الأعلى لسلطة أعلى من مستوى الوزارة، أو الهيئة) ما يجعل التقويم و/أو الاعتماد المدرسي ملزمًا لوزارة التعليم؛ أي: أن الوزارة ليست ملزمة بتنفيذ التقويم و/أو الاعتماد المدرسي من الناحية النظامية



أما على المستوى الرسمي؛ (أي: مستوى الوزارة، والهيئة من الناحية التنظيمية)؛ فإن ما يتم - حاليًا - هو مجرد تعاون، وإن قيل: إنه في أرقى مستوياته، لا يبنى على صيغة ملزمة (تعاقدية) لأي من الطرفين؛ فبإمكان مدير المدرسة، أو مدير التعليم؛ فعلى سبيل المثال: أن يرفض تنفيذ التقويم، ولن تجد الهيئة وسيلة؛ لتجبر أحدهما على تنفيذه (ما لم تكن الوزارة موجهة لهما بذلك، وملزمة به أمام الهيئة)

وهناك أمور عملية تتصل بهذا الجانب؛ سواء من حيث النظامي (القانوني)، أو التنظيمي (الرسمي)، مثل: تقاسم تكلفة التقويم (بين الهيئة، والوزارة)، وجدولة التقويم، والتنسيق الإداري، والتنظيمي لإجراء التقويم، وغيرها ستظل متروكة للاجتهاد، والرغبة في التعاون؛ بما لا يساعد في تحقيق الاستفادة، والثبات.



العلاقة بين المساءلة والاستقلالية في تقييم أداء المدارس:

تزداد الحاجة لتناول العلاقة بين المساءلة (المحاسبية) وبين الاستقلالية، أو بمعنى آخر: هل يمكن مساءلة مدير المدرسة، أو مدير التعليم عن نتائج التقويم، إن لم تكن مرضية (مثلاً؛ بناءً على ما يتمتع به أيُّ منهما من استقلالية؟ فهل يمكن محاسبة مدير مدرسة عن نتائج سيئة إذا كان لا يملك من الاستقلالية ما يجعله قادرًا على اتخاذ؛ حتى أبسط القرارات فيما يخص المدرسة، مثل: اختيار المعلمين، واختيار المناهج، وطرق التدريس، والمرفق المدرسي، وميزانية المدرسة، وغيرها من العناصر التي يجري تقويم مدرسته عليها؟



وأن المحاسبية في التقويم تعتمد على ما يتمتع به صاحب القرار من الاستقلالية؛ فطالما بقيت المدرسة لا تملك استقلالية في معظم القرارات الخاصة بالعناصر، والشؤون التي يقوم عليها التقويم؛ فإن من الحيف محاسبتها، أو مساءلتها على ما ليس لديها القرار للتصرف فيه

وفي هذا السياق سيظل التقويم، أو التقييم المدرسي مجرد ممارسة لا تتجاوز أن تكون إرشادية تنويرية في جوهرها، وهذا بالطبع لا يعني التقليل من أهمية الممارسة ذاتها؛ فهي تظل مهمة دون شك.

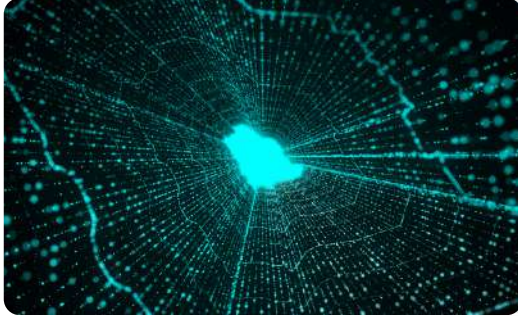
أهمية استخدام النماذج الرياضية في عمليات التقويم:

تسهم النماذج الرياضية في تحسين جودة تقويم التعليم؛ وذلك من خلال تزويد صانعي القرار بأدوات دقيقة لتحديد مكامن القوة، ومواطن الضعف، ومن أشهر النماذج الرياضية في هذا المجال نموذج تحليل مغلف البيانات (DATA ENVELOPMENT ANALYSIS) الذي يؤدي دورًا حيويًا في تقييم كفاءة المؤسسات التعليمية؛ إذ يقيس كفاءة الأداء؛ بناءً على علاقة المدخلات بالمخرجات، وليس على النتائج فقط؛ وبالتالي يتم تحديد مدى استغلال الموارد لتحقيق أفضل النتائج؛ فهذا النموذج يساعد على مقارنة المؤسسات التعليمية ذات الإمكانيات المتفاوتة بشكل عادل؛ وذلك عبر تقييم مدى استغلال كل مؤسسة لمواردها المتاحة؛ لأنه من غير العدل مقارنة نتائج مؤسسة تعليمية ذات إمكانيات عالية مع نتائج مؤسسة تعليمية ذات إمكانيات محدودة من خلال النتائج فقط؛ بل لا بد أن يتم الربط بين المدخلات والمخرجات؛ وذلك لمعرفة المؤسسة التعليمية التي استغلت إمكانياتها بكفاءة عالية؛ وبهذا يمكن تحديد المؤسسات الأكثر كفاءة، وتحديد نقاط التحسين لدى المؤسسات الأخرى؛ مما يسهم في رفع مستوى التعليم، وتوجيه السياسات التعليمية بفعالية دون الحاجة إلى زيادة الموارد.



جودة التعليم في الأحياء الشعبية الفقيرة:

يذهب "روبرت ميرتون" في تفسيره للجريمة، والانحراف إلى أنها تحدث عندما يختل التوافق بين الأهداف العامة التي تحت عليها ثقافة المجتمع والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق تلك الأهداف؛ مما يدفع البعض إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف العامة، ومن بين العوامل التي تسهم في اختلال هذا التوازن، وعدم توفر الوسائل المشروعة يبرز الفقر، وما يترتب عليه من تدهور جودة الحياة في الأحياء الفقيرة داخل المدن، والقرى، والأطراف، والمناطق النائية؛ بما في ذلك حالة التعليم، وبنية التحتية في هذه الأحياء؛ فبعض المدارس تعاني من أوضاع مزرية؛ وذلك من حيث المباني، والخدمات، والطاقة الاستيعابية؛ حيث إن بعضها يتواجد في مبانٍ مستأجرة غير مؤهلة لتكون مدارس، ولا تحقق فيها المعايير التعليمية، والإنشائية المطلوبة؛ وبالتالي تصبح هذه المدارس طاردة للطلاب بدلاً من أن تكون جاذبة؛ مما يؤدي إلى عدم انتظام الطلاب، وتسربهم في مراحل مبكرة من التعليم؛ وبالتالي عدم حصولهم على الشهادة اللازمة لمتابعة تعليمهم العالي، والحصول على وظائف، وهذا يعزز استمرار دائرة الفقر في تلك الأحياء



يجب أن تكون جودة التعليم متاحة لجميع المدن، والقرى، والأرياف؛ بحيث تُطبق معايير تقييم موحدة، وليست فئوية؛ حتى نحقق منتجاً تعليمياً واحداً في جميع أنحاء الوطن، وليس في المدن الكبرى فقط، وأحيائها الراقية

ويبرز- هنا- سؤال مهم: هل تُطبق معايير جودة التعليم، ومقاييسه على جميع المدارس في جميع أنحاء الوطن؟ الإجابة هي: نعم؛ فمعايير الجودة، ومقاييسها في هيئة تقويم التعليم، والتدريب هي نفسها التي تُطبق في جميع المدارس؛ وذلك بغض النظر عن موقعها؛ سواء كانت في أي جزء من المدينة، أو في أية قرية، وقد تم تطبيق التقويم المدرسي لأول مرة في العام الدراسي الماضي، وبدأت الاختبارات الوطنية في عام 2022م بشكل تجريبي، ثم تم تنفيذها بصيغتها الكاملة في عام 2023م؛ ومن ثم في عام 2024م، ومع تقدم عمليات التقويم، وتراكم البيانات ستستخدم الهيئة أساليب لعزل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، وأساليب القيمة المضافة؛ وذلك من أجل إنصاف جهود المدرسة في تحسين التحصيل المعرفي، وقد تتمكن المدرسة من إضافة قيمة لتحصيل الطلاب، لكن الصورة العامة للتحصيل قد تبقى غير مرتفعة؛ حيث يؤدي العامل الاجتماعي، والاقتصادي دوراً مثبطاً، ومع ذلك لا يعني هذا التنازل عن شروط الجودة؛ بل يجب أن تكون توقعات شروط جودة المبنى، والتجهيزات، والموارد البشرية أعلى عندما تكون المدرسة في بيئة غير غنية؛ نظراً للظروف الاجتماعية، والاقتصادية المحيطة بها.



نحو تحسين ممارسات التقويم، وتعزيز الشفافية في معايير جودة التعليم:

يمثل مشروع التقويم المدرسي خطوة مهمة نحو تعزيز جودة التعليم في المملكة؛ وذلك من خلال وضع معايير واضحة، ومراحل محددة، ويسهم هذا المشروع في تحسين الأداء الدراسي، ويعزز الشفافية في تقديم الخدمات التعليمية، كما أن مراعاة الظروف المحلية لكل مدرسة تعكس فهمًا عميقًا للاحتياجات الفريدة لكل مجتمع؛ مما يزيد من فرص النجاح في تحقيق التميز، ويعزز توثيق الجهود المبذولة من قبل المدارس روح المنافسة الإيجابية، ويوفر بيئة تعليمية تحفز الطلاب، والطالبات، وعلى الرغم من أهمية إستراتيجيات هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وممارساتها إلا أن تنفيذ مشروع التقويم المدرسي يواجه تحديات، مثل: ضعف التوعية، وتفاوت الإمكانيات بين المدارس، والحاجة إلى تدريب المعلمين، والإداريين على المعايير الجديدة، كما قد تكون هناك مقاومة للتغيير من بعض المعلمين، أو أولياء الأمور، إضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، ويشكل جمع البيانات، وتحليلها بدقة تحديًا أيضًا؛ فضلاً عن الحاجة إلى آليات تواصل فعالة بين جميع الأطراف المعنية، كما أن التكيف مع الظروف المحلية لكل مجتمع، ومدرسة قد يتطلب بعض الجهد؛ فالمقارنة بين المدارس؛ باستخدام الاختبارات المعيارية كمؤشر قد لا تعكس - فعليًا - جودة التعليم بمعاييرها المختلفة.

1. بالنسبة للمدارس الحكومية:

يبدو أن الدافع وراء سعي المدارس الحكومية للحصول على الاعتماد يرتبط بزيادة التمويل الحكومي المتوقع؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتفاوت التمويل لكل مدرسة حكومية؛ وذلك بناءً على أدائها، وعدد طلابها، وغيرها من العوامل؛ مما يعني أن التمويل ليس موحداً لجميع المدارس، وهذا يختلف عما هو قائم - حالياً - في المملكة؛ حيث تُدفع جميع رواتب المعلمين، والمدراء من قبل الحكومة، وتكون المدرسة إما مملوكة، أو مؤجرة



ولذلك يبرز تساؤل: كيف يمكن للمدارس الحكومية تحقيق الجودة، والحصول على الاعتماد، بينما المحفز هو التكريم فقط الذي قد لا يكون كافياً لبعض مديري المدارس؟ فهم قد يرون أن الأعباء المرتبطة بالحصول على الاعتماد ليست كافية للتشجيع، ولن يستطيعوا تحفيز المعلمين بالشكل المناسب، لأن الفائدة للمعلم قد تكون ضئيلة.



2. بالنسبة للمدارس الخاصة، والأهلية:

تختلف المدارس، وخاصة الأهلية، والعالمية بشكل كبير في مصادر تمويلها، ورسومها الدراسية؛ فبعض المدارس تُعد شركات مساهمة، وبعضها حديث النشأة، والبعض الآخر يمتلك رؤوس أموال ضخمة؛ لذا فإن المقارنة- هنا- ستكون غير عادلة؛ ولذلك يجب على الهيئة أخذ ذلك في الاعتبار، وتقسيم المدارس؛ بناءً على رأسمالها، أو عدد طلابها، أو تاريخ إنشائها، ومقارنة المدارس القديمة ببعضها، والأحدث ببعضها الآخر، وينبغي وضع معايير محددة لكل نوع من المدارس، ومعايير عامة يجب توافرها في جميع المدارس.

3. موضوع الجودة بشكل عام، وتجربة الجامعات، ومراكز التدريب:

نظرًا لتجارب الهيئة السابقة مع الجامعات، يجدر بنا الإشارة إلى ذلك؛ فقد سعت هيئة تقويم التعليم، والتدريب لتوحيد آليات التقييم؛ مما يعطي أهمية للمعايير العالمية في تقييم العملية التعليمية، والهدف الرئيسي هو توجيه مديري المدارس، وتركيز الجهود لسد الفجوة في الخبرات بينهم؛ حيث كانت العملية تعتمد- سابقًا- على خبرة تراكمية غير ممنهجة، وغالبية الأدلة المطلوبة للدراسة الذاتية لم تكن متوفرة؛ مما دفع معظم المدارس إلى استحداثها، وقد لا يكون الوقت في صالح هذه المدارس



من المهم أن يتم اتباع أسرع طرق تقويم التعليم، والعملية التعليمية من خلال الدراسات الذاتية، وسيكون الأثر واضحًا في نتائج السنة القادمة؛ وذلك بسبب وضوح الرؤية، والأهداف، والعناصر الأساسية للتقييم

كما أنه من المهم الإشارة إلى تأثير الاستدامة في تطبيق هذه الممارسات، وكيفية تكييفها ضمن الممارسات اليومية في توقيتها الصحيح خلال العام الدراسي؛ مما يساهم في تقليل الضغط، والأعباء على الكوادر التعليمية، والإدارية دون التأثير على الدور الأساسي للعمل، أو العملية التعليمية بشكل خاص، وكذلك هناك أهمية للاعتماد على الأتمتة، والتقنيات الحديثة لاستخراج البيانات المطلوبة بشكل سهل، وتلقائي، وليس فقط لتسهيل العملية، ولكن أيضًا لضمان مصداقيتها، وتوافقها مع بقية المدارس؛ مما يضمن تكافؤ الفرص؛ فالعملية في النهاية تعتمد على القائمين عليها، وقدرتهم على الاستشهاد بالأدلة، وتحليل البيانات بشكل صحيح؛ مما يبرز هذه المدارس، وهذا- برأي البعض- هو السبب المباشر في غياب العديد من المدارس الحكومية عن القوائم المعلنة من قبل الهيئة.



وربما تظهر في هذا السياق الحاجة إلى منصة بيانات موحدة لجمع كافة الأدلة بشكل تلقائي، وتحليلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ وذلك لوضع خطط تقويم ملائمة لكل مدرسة؛ بناءً على احتياجاتها، وإمكاناتها، ومواردها المتاحة. كما يمكن الاستفادة منها في تقديم الدعم المناسب للمدارس حسب الاحتياج الحقيقي



علاوة على ذلك تحتاج الجامعات، والمدارس، وكل المؤسسات إلى تبني مفهوم "القرارات المبنية على البيانات"، وهذا لا يتحقق بدون توثيق، وتدوين، وتعلم مؤسسي (عبر الدراسة الذاتية، والتقييم الخارجي)، ثم المقارنة المرجعية مع الأقران، وتصحيح المسار بشكل مستمر، وتحسين الممارسات لتحقيق نتائج أفضل، وأتفق مع التركيز على مصلحة المستفيد الرئيسي دائمًا دون فقدان البوصلة عن الاتجاه الأهم

ومن القضايا المهمة في إصلاح التعليم، أو تطويره - بناء معايير، ومؤشرات يتفق عليها جميع الأطراف: الوزارة، والهيئة، والمجتمع بمؤسساته؛ وذلك بهدف تشخيص واقع المدارس بموضوعية، وتحديد نقاط القوة، والضعف، ثم الانتقال لوضع البرامج، والمشاريع، والمبادرات التطويرية التي تعالج نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة؛ مما يجعل عملية التحسين، والتطوير مستمرة. وفي ضوء ما هو متعارف عليه - علميًا - في الدراسات، والأبحاث؛ فإن (التقويم، والجودة، والاعتماد) مترابطة ارتباطًا وثيقًا، ولا يمكن الاستغناء عن أحدها للوصول في النهاية إلى اعتماد، وتصنيف علمي، ولكن من سبق من؟ ومن هو الأهم؟ ومن هو الأساس؟ لعل الإجابة تكمن في ترتيب المراحل كما يأتي:





المعلم، ودوره في نجاح إستراتيجيات الإصلاح، والتطوير في التعليم:

تعتبر أية سياسات، أو إستراتيجيات تهمل دور المعلم في عمليات التغيير، والتطوير، والتقويم سياسات محكومًا عليها بالفشل، ولن تتمكن من تحقيق أهدافها، ولا يزال المعلم حتى مع التقدم العلمي، والتقني هو العنصر الأساسي، والمحوري لنجاح إصلاح التعليم، كما أن نجاح التعليم، أو فشله يعتمد إلى حد كبير - على مدى تحفيز المعلم، وإنصافه، وإعداده، وتطوير مهاراته، وكفاءته، ويظل المعلم أحد الأدوات الحيوية لنجاح تنفيذ العملية التعليمية، وتقويمها بشكل شامل، وأهمها: تقويم المناهج، وتنفيذها؛ إذ إنه العنصر البشري الأكثر ارتباطًا بالنظام التعليمي، ويعد المحرك الرئيسي لعمليات التدريس، والتنفيذ، والتقويم، ويُعتبر المعلم من أكثر موارد التعليم تكلفة، ولكنه - أيضًا - أثمنها؛ إذ إنه سر نجاح العملية التعليمية، والمعلم المتميز لا يقدر بثمن، ويستحق الأجر الذي يُدفع له؛ فإذا قمنا بتحسين جودة المعلمين؛ فإن العائد الاقتصادي من تحسين جودة التعليم سيكون كبيرًا.

وتقوم هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ بتنفيذ اختبارات الرخص المهنية للمعلمين، وتعمل مع وزارة التعليم على تبادل بيانات أدائهم في هذه الاختبارات التي تتضمن اختبارين: أحدهما - في التخصص، والآخر - في مهنة التعليم



وعلى المستوى الوطني نحتاج إلى استثمار المزيد في اختيار المعلمين، وتدريبهم قبل انضمامهم للمهنة، هذا بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم أثناء فترة الخدمة، خاصة في السنوات الأولى بعد دخولهم المهنة.



التوصيات

- 1-استدامة الشراكة بين وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ وذلك لضمان استمرارية أثر التقويم المدرسي في تحسين جودة التعليم ضمن منظومة التعليم.
- 2-إنشاء إطار قانوني يلزم جميع المدارس بتسهيل عمليات التقويم التي تنفذها الهيئة، والالتزام بنتائجها، وما يترتب عليها من تحسينات.
- 3-تعزيز دور جهاز الإشراف التربوي؛ حتى يكون بعيداً عن الرقابة، ويركز على تحسين جودة التعليم، ودعم المدارس في تحقيق التطوير المستمر.
- 4- تمكين المدارس، ومديريها؛ وذلك من خلال إعطاء صلاحيات أوسع لمديري المدارس لاستغلال الموارد المتاحة استجابةً لعمليات التقويم، ولتسهيل استجابتهم لعمليات المحاسبة، والتحسين.
- 5-تطوير أدوات التقويم بشكل مستمر؛ وذلك لتحسين مصداقية الأدوات، ومواكبتها للمستجدات، مع ضمان التحديث؛ بما يتناسب مع التطورات المتوقعة في التعليم.
- 6-مراعاة أن تتماشى معايير التقويم مع الخصوصيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية للمدارس، واستخدام آليات لقياس القيمة المضافة.
- 7- توفير دعم خاص للمدارس التي تعاني من نقص في الموارد، وهذا مع الحفاظ على صرامة المعايير.
- 8-تعزيز مهارات المعلمين، ومديري المدارس بالعمل على دعم التدريب المستمر للمعلمين، والمديرين للتعامل مع متطلبات التقويم، وضمان جودة التعليم.
- 9- تعزيز مفهوم التقويم الذاتي؛ بوصفه جزءاً من ثقافة المدرسة لدعم التقييم المستمر، وجودة الأداء التعليمي.
- 10-إنشاء مجالس استشارية لأولياء الأمور؛ وذلك لتعزيز التفاعل مع نتائج التقويم، وزيادة الوعي المجتمعي حول أهدافه.
- 11- دعم الابتكار، والتحول الرقمي في التعليم، وتوفير البنية التحتية التقنية، خاصة في المناطق النائية.
- 12-توفير بيانات التقويم للباحثين، وطلبة الدراسات العليا؛ وذلك لدعم البحث العلمي، وتعظيم الفائدة منها.
- 13- تشجيع استخدام النماذج الرياضية لتحليل الأداء، واعتماد نماذج، مثل: تحليل مغلف البيانات (DATA ENVELOPMENT ANALYSIS) لتحليل كفاءة المدارس بشكل عادل.
- 14-وضع آلية لتحفيز المدارس، والمعلمين المتميزين، وتكريمهم؛ وذلك لنشر قصص نجاحهم، وتحدياتهم.
- 15-تقديم برامج دعم للمدارس الأقل أداءً التي تحتاج إلى تحسين؛ وذلك من خلال توفير التدريب، والاستشارات الإدارية.



- 16- تنظيم ملتقى سنوي يجمع المعنيين بالتعليم؛ وذلك لتبادل أفضل الممارسات، والخبرات.
- 17- دعم الدراسات حول أثر تحسين جودة التعليم على الاقتصاد الوطني، والمجتمع.
- 18- إجراء تقييمات دورية لسياسات التقويم المدرسي؛ وذلك لتحديثها حسب المتغيرات.
- 19- التوسع في التقويم الإلكتروني؛ وذلك لتحسين الدقة، وسهولة جمع البيانات، وتحليلها.
- 20- استطلاع آراء الطلاب حول بيئتهم التعليمية؛ وذلك لتعزيز شعورهم بالمسؤولية، ورفع مستوى التعليم.
- 21- بناء ضوابط دقيقة لظاهرة غياب الطلاب، والمعلمين، وتأثيرها على جودة العملية التعليمية.
- 22- تعزيز الأنشطة التي تعزز القيم، والانتماء الوطني، وضمان أن تحقق الأهداف المنشودة؛ بما يتماشى مع تطورات الجيل الحالي.
- 23- تشجيع المدارس على بناء شراكات مجتمعية فعالة؛ وذلك لتوسيع دائرة التأثير التعليمي خارج حدود المدرسة.
- 24- توجيه المدارس لإعداد خطط إستراتيجية تتماشى مع رؤية 2030م، وبرنامج تنمية القدرات البشرية؛ وذلك لضمان الاستمرارية في تحقيق الأهداف التعليمية.
- 25- العمل على دمج أهداف التعليم، والتدريب، وسياساتهما ضمن إطار إستراتيجيات التنمية الوطنية؛ بما يضمن تكاملها مع المبادرات الحالية، وتوحيد الجهود بين الهيئات المختلفة لتحقيق أهداف رؤية 2030م، مع التركيز على رفع كفاءة المعلمين، وتحسين بيئة التعليم، وتعزيز الجاهزية لسوق العمل.
- 26- إجراء دراسات لمعايير التقويم السعودية؛ وذلك مقارنة بالدول المتقدمة للاستفادة من التجارب الدولية.
- 27- قياس الأثر المستقبلي لعمليات التقويم في المدارس؛ وذلك لتحديد الفوائد، وتعميم أفضل الممارسات.



المصادر والمراجع

- 1- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد، سعيد مزهر وآخرون (1422هـ) تقويم، وتخطيط النظام التعليمي -تصور إجرائي للتقويم الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، بحث غير منشور.
- 2- <https://ajel.sa/local/1wa6pzqdo9>
- 3- العجمي، منيرة خالد (2023م) معايير تقييم المدارس المتميزة في تطوير الخطط المدرسية في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مجلد 33، العدد الرابع، ج2.
- 4- هيئة تقويم التعليم، والتدريب (2024م) <https://tarteeb.edu.sa/home>
- 5- السلطان، ريماء عبد الله، والفايز، هيلة عبد الله (2023م) تحليل نظام التقويم المؤسسي للتعليم في كل من بريطانيا / المملكة العربية السعودية، دراسات عربية في التربية، وعلم النفس (ASEP)، العدد 147.
- 6- School Accreditation A Handbook for Schools (2012) August. Advanced . Alpharetta
- 7- <https://www.doe.virginia.gov/home>
- 8- <https://www.doe.virginia.gov/data-policy-funding/data-reports/statistics-reports/accreditation-federal-reports/soa-school-accreditation>
- 9- العنزي، عبد الوهاب بن فاران بن عون، والحري، عبد الله بن عواد عبد الله (2023م) مستوى تحقق مجال المعرفة المهنية - من معايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب لدى معلمي الرياضيات في المملكة العربية السعودية. مجلة بحوث، مج 3، ع 4، 95 - 121.
- 10- الزهراني، سارة عبد الرحمن مساعد (2023م) درجة توظيف معلمات الموهبة بمنطقة الباحة التعليمية لمعايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب لمعلمي الموهوبين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الباحة، الباحة.
- 11- العليان، فهد بن عبد الرحمن (2022م) الممارسات التدريسية لمعلمي الرياضيات بالمرحلة المتوسطة الداعمة لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين في ضوء الأبعاد المشتركة لمعايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب. المجلة التربوية، ج 100، 327 - 379.
- 12- البلوي، فيصل ناصر عيد (2023م) درجة امتلاك معلمي التربية الخاصة للكفايات المهنية المشتركة -في ضوء المعايير المهنية المعتمدة من هيئة تقويم التعليم، والتدريب "ETECSA" من وجهة نظرهم. المجلة التربوية، ج 115، 1053-1111.
- 13- آل شطيف، إبراهيم بن محمد، وأبا نمي، فهد بن عبد العزيز بن سليمان (2023م) الاحتياجات التطويرية المهنية التخصصية لمعلمي التربية الإسلامية من وجهة نظرهم - في ضوء معايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب. مجلة كلية التربية، مج 34، ع 135، 53 - 84.



- 14- الزهراني، سالم بن قصير، والزهراني، ماجد بن غرم الله (2020م) مدى تحقق معايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب عند معلم الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية. دراسات عربية في التربية، وعلم النفس، ع 123، 173-202.
- 15- العتيبي، سلوى بنت سعد بن عايض، والجبر، جبر بن محمد (2023م) توفر المعايير المهنية للمعلمين الصادرة عن هيئة تقويم التعليم، والتدريب لدى معلمات العلوم في المرحلة الابتدائية من وجهة نظرهن. دراسات عربية في التربية، وعلم النفس، ع 146، 133 - 158.
- 16- السناني، مها بنت فهد بن عثمان (2023م) مستوى تطبيق معايير هيئة تقويم التعليم، والتدريب في الإشراف التربوي، ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر مشرفي الإدارة المدرسية بالرياض. مجلة العلوم التربوية، ع 34، 171 - 230.
- 17- البلوي، فيصل ناصر عيد (2023م) فاعلية برنامج تدريبي لتنمية الكفايات المهنية لمعلمي صعوبات التعلم - في ضوء المعايير المهنية المعتمدة من هيئة تقويم التعليم، والتدريب "ETEC" في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية، والاجتماعية، مج 3، ع 101، 129 - 101.
- 18- دخيل، وائل بن فواز بن أحمد، والشهري، أحمد بن علي (2023م) دور المعايير الأكاديمية الصادرة من هيئة تقويم التعليم، والتدريب في سد احتياجات سوق العمل في تخصص السنة، وعلومها - معايير برنامج البكالوريوس للحديث الشريف أنموذجًا. المجلة الدولية لضمان الجودة، مج 6، ع 1.1 - 16.



المشاركون*

- **الورقة الرئيسية:** د. نادية الشهراني
- **التعقيب الأول:** أ.د. خالد الثبتي
- **التعقيب الثاني:** د. سعيد بن مزهر
- **إدارة الحوار:** د. صالحة آل شويل

المشاركون بالحوار والمناقشة*

- د. إبراهيم الدوسري
- م. إبراهيم ناظر
- أ.د. أحمد الخطيب
- م. أحمد المديفيد
- أ.د. أماني البريكان
- أ. حمد السمرين
- د. حميد الشايجي
- د. خالد بن دهيش
- د. خالد الرديعان
- د. زياد الحقييل
- د. سعود الغربي
- د. سمر الوهبي
- د. عبد الرحمن الشبيب
- د. عبد العزيز العثمان
- د. عبد الله العمري
- د. عبد الله المهنا
- أ. فهد الأحمري
- د. فهد الغفيلي
- أ.د. فوزية البكر
- د. فوزية الدوسري
- أ.د. فيصل المبارك
- د. محمد الثقفي
- د. محمد الزهراني
- د. محمد الغامدي
- د. محمد المعجل
- د. مساعد المحيا
- د. مشاعل العيسى
- د. مها العيدان
- أ.د. نوال الشيان
- د. نياف الجابري



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqAsbar



@Multaq_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com